دور الإعلام الفلسطيني
في مواجهة الفساد

إعداد الباحث
أ. مهند عبد الحميد

إشراف
د. عزمي الشعيبي- المنسق العام للإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

الطبعة الاولى كانون ثاني ٢٠٠٥
منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان ٢٠٠٥

حقوق الطبع والنشر محفوظة للأئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان
ص.ب ٦٩٦٤٧ القدس ٩٥٩٠٨
هاتف: ٢٩٨٩٥٠٦ ٢ ٩٧٢+ فاكس: ٢٩٨٩٤٩٢ ٢ ٩٧٢+
البريد الالكتروني: aman@aman-palestine.org
الصفحة الالكترونية: www.aman-palestine.org

المحتويات

كلمة امان ٥

تمهيد ٧

الواقع الاعلامي العربي وأثره على الاعلام الفلسطيني ٩

واقع الإعلام الفلسطيني وضعفه في مواجهة الفساد ١٧

- الواقع المؤسسي ٢١
- الواقع القانوني المنظم لعمل الإعلام ٣٩

دور الإعلام في محاربة الفساد ٤٧

- صحفيون دخلوا التاريخ ٤٨
- ملامح وسمات ٥٠
- أبرز التحقيقات الصحفية التي حاولت الكشف عن الفساد ٥٢
- طغيان الخطاب الشفوي في مواجهة الفساد ٥٤
- صوت منخفض للاعلاميين في مواجهة الفساد ٥٥

أنظمة الرقابة والمحاسبة في المؤسسات الإعلامية ٥٧

- أجسام حماية الإعلاميين ٥٩
- مقياس فلسطين في مؤشر حرية الإعلام ٦١

خلتمة: نتائج وتوصيات ٦٣

ملحق (١) بنية الإعلام الفلسطيني ٦٥

ملحق (٢) مقتطفات من قرارات المؤتمر السنوي الثالث للمنظمة العربية لحرية الصحافة ٦٩

كلمة أمـان

إن هدف الإصلاح والتغيير في النظام السياسي العربي أصبح أمراً مشروعاً في الاوساط السياسية والشعبية بعد أن اثبتت جميع الدراسات والشواهد عجز هذا النظام على تحقيق آمال وطموحات المواطنين في التنمية والتحولات الديمقراطية بفعل مجموعة من المعوقات من أبرزها ضعف المعرفة وتراجع المشاركة من قبل المواطنين وانعدام المساءلة للمسؤولين، وفي المجتمع الفلسطيني بشكل محدّد فإن تعثر البرنامج الوطني في الحرية والاستقلال وتراجع وتباطؤ بناء سلطة وطنية فعالة ورشيدة قائمة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات والانتخابات الدورية كأساس للمساءلة، إن ضعف اطلاع المواطنين على المعلومات أدى إلى تراجع مشاركة المواطن في الشأن العام مما ساعد على إشاعة بيئة وثقافة وسيطرة علاقات تستند على الواسطة والمحسوبية والفساد بأشكاله المختلفة. ولهذا فإن برنامج عمل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "**أمان**" (برنامج تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في المجتمع الفلسطيني) والتي تغطي مجالاته مكونات الحكم بتفرعاته ومكونات المجتمع المدني بما فيها "الاعلام" يشكل آلية وقائية وعنصر في نظام النزاهة الوطني للتصدي للنتائج المدمرة لظاهرة الفساد في المجتمع الفلسطيني.

إن عملية الاصلاح وإعادة البناء والترميم تحتاج إلى جهد مجتمعي واسع، تشارك فيه مؤسسات السلطة الرسمية بجانب مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الاعلاميين واجهزة الاعلام بأشكالها المتنوعة من أجل توظيف الطاقات والمصادر المتنوعة والمتوفرة بشكل متكامل وبآلية ومشاركة مخلصة، وتعاون وطني مشترك تحدد فيه أدوار كل الأطراف في إطار خطة عمل وبرنامج ورؤية

متفق عليها ومعلنة يقودها مجلس وطني للإعلام، وباعتبار الاعلام الرسمي أداة للدولة وليس أداة بيد الحكومة.

وفي سياق مساهمة أمان في الإعداد لهذا الجهد الوطني، عملت في اعداد مجموعة من الأبحاث التشخيصية تستهدف مراجعة عمل وواقع مؤسسات الإعلام الفلسطيني والتي تشمل ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، العامة والأهلية للتعرف على البيئة التي تحيط بها، وبشكل خاص مواقع الضعف والخلل التي توّفر فرص للفساد والفاسدين وتشخص أسباب وأشكال ونتائج ومجالات هذا الفساد في هذا القطاع وبلورة توصيات عملية يمكن استخدامها من قبل الهيئات والأشخاص في مراكز اتخاذ القرار تهدف من أجل تصويب البناء وتحصين بيئته واستعادة ثقة الجمهور الفلسطيني بالإعلام وبالقائمين عليه، وفي هذا السياق ولهذا الهدف أعد هذا البحث حول "دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد" باعتباره أحد أهم العناصر الضرورية لصياغة خطط تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة على طريق إقامة الحكم الصالح.

إن عملية تفصيل وتنفيذ التوصيات الخاصة بهذا القطاع لمقاومة الفساد والتوصيات الخاصة بالقطاعات المختلفة الأخرى التي يتم التوصل لها من خلال ورش العمل المتنوعة والأبحاث والدراسات ستساهم في وضع موضوع مقاومة الفساد على أجندة صاحب القرار وصانع التشريع وعلى طاولة العاملين في هذا المجال في المجتمع الفلسطيني بشكل موضوعي.

يشكر أئتلاف أمان جميع الاطراف ذات العلاقة التي ساهمت في نقاش البحث مما ساعد على تطويره بالشكل الذي صدر عليه.

د.عزمي الشعيبي

المنسق العام لائتلاف أمان

تمهيد:

منذ دخولنا عصر المعلومات والثورة الرقمية، انهارت حدود الزمان والمكان، وأصبح العالم كله بين أيدينا، حيث يستطيع المرء معرفة كل شيء والوصول إلى شتى ميادين المعرفة، والاطلاع على تراث الإنسانية الإبداعي، والانفتاح على الثقافات العالمية بحرية ومن دون رقابة، كالاطلاع على الإصدارات الحديثة في كل مكان، وزيارة أهم المكتبات الأوروبية، وبنوك المعلومات اليابانية، ومنتديات الحوار الديمقراطي. إنها فرصة معرفية غير مسبوقة لوضع المعارف في خدمة الإنسان والشعوب وإنجاح خطط التنمية الإنسانية واستلهام خبرة الثقافات والإبداعات في المجالات المتعددة، وتفجير الطاقات الخلاقة لدى الجماهير. وكما يقال، إن الشعب الذي يريد أن يكون سيد نفسه يجب أن يسلح نفسه بالقوة التي تأتي بها المعرفة. وفي حالة عدم التدخل الإيجابي، قد توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصال لخلق بشر مصنعين ومستلبين وفاقدي الإرادة في ما يسمى "التنميط الكوني الجارف"، خاصة أن سلطة التنميط الكوني التي يملكها الأقوياء، تمارس نفوذها المنقطع النظير وتغزو العقول بأساليب مشوقة ومثيرة وملتوية، وتستخدم أيضاً سلطة الضعفاء التي تقوم بعملية تدجين محلي، وتصنع ثقافة الخوف والمثقف الخائف[1]. إن الإعلام في عصر الثورة الرقمية يتدخل إيجاباً في مجالات التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والحوار الديمقراطي، وتنشيط الاقتصاد، والتنمية الإنسانية، ودعم الحكم الديمقراطي، وتمحيص عمل الحكومات والسلطات، والمشاركة الجماهيرية في صنع القرار، والمحاسبة على سوء استخدام السلطة. ويستطيع الناشطون أو قوى التغيير التسلح بالخبرات والتجارب والدراسات والتقارير الصادرة عن دول ومجموعات ومنظمات عالمية في مجال مكافحة الفساد، وما يتصل بهذه العملية من تشريعات وممارسات. فعلى سبيل المثال يستطيع الانفتاح الإعلامي

---

[1] حصار الثقافة بين القنوات الثقافية والدعوة الأصولية، مصطفى حجازي، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨.

إخراج الشعب الفلسطيني من حالة الحصار والعزلة التي فرضها الاحتلال عليه، ومن المحلية الضيقة التي يعاني منها. لكن التطور الإعلامي الكوني العاصف لا يحقق الفائدة من تلقاء نفسه، كما لا يمكن فصل قيم الشفافية والنزاهة وبناء النظام الديمقراطي عن عملية بناء ثقافة جديدة وعمق ثقافي ومعرفي. ويمكن القول إن توظيف التطور المعرفي الذي أتت به ثورة الإعلام والاتصال بشكل إيجابي وبّناء يعتمد على:

- وجود قوة وإرادة تغيير ومشروع سياسي واستراتيجية تتضمن آلية عمل محددة.
- وجود بنية إعلامية قادرة على استقبال تدفق المعارف والمعلومات، وتوظيفها وفقاً للحاجة ومقتضيات التطور وبناء الإنسان الجديد في مجتمع المعرفة والمعلومات.

الواقع الاعلامي العربي وأثره على الاعلام الفلسطيني

العالم العربي والمجتمع الفلسطيني جزء منه يملك حداً متواضعاً من البنية التحتية تؤهله لدخول مجتمع المعرفة والمعلومات، وتوظيف عناصر القوة فيه لمصلحة الشفافية ومكافحة الفساد والتغيير. ومقابل ذلك، تصطدم عملية الإفادة بمجموعة من العوائق والتشوهات التي تركت بصماتها القوية وأدت إلى كبح الفائدة:

أولاً: بلغ عدد الفضائيات العربية مئة فضائية بين إخبارية وفنية ومتخصصة بالحوار، وقد أصبحت في متناول الجماهير العربية، حيث يتوفر ٤٠٠ تلفزيون لكل ١٠٠٠ مواطن عربي. وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت العرب في عام ٢٠٠٣ حوالي ٦ ملايين مستخدم، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى ١٠ ملايين مع نهاية ٢٠٠٤ من أصل ٦٥٠ مليون مستخدم على صعيد عالمي، إلا أن عدد المتحدثين باللغة العربية ما زال ضئيلاً (٠,٨٪) والتي تحتل الترتيب الأخير من بين اللغات الأساسية الـ ١٣ .[٢]

ثانياً: أصبح بمقدور المواطن العربي والفلسطيني الوصول إلى المعارف الخاصة بمجتمعه وسلطته، وكشف المستور والأسرار من خلال الفضائيات والإنترنت، ووضع المسؤولين في موقع الانكشاف والمساءلة والمحاسبة. ويمكن القول إن الإعلام العربي والفلسطيني جزء منه بدأ يخترق جدران السرية، ليبدأ المواطن بالتعرف على صفقات سياسية ومالية، والدعم المالي غير المشروع، وتبديد المال العام، والرشاوى، والامتيازات الخاصة برجال الحكم، والانتهاكات ضد المعتقلين، وكل هذا وغيره من المعلومات يمكن الوصول إليها عبر الصحف والتقارير والحوارات ومقالات الرأي

---

[٢] الفضائيات العربية بين التنميط الكوني والتدجين المحلي، مهند عبد الحميد، ورقة مقدمة إلى ندوة الثقافة والمقاومة والعولمة، عمان ٢٠٠٤/٧/٢.

والبرامج التي باتت متوفرة عبر الإنترنت والفضائيات بشكل غير مسبوق.

ثالثاً: أضعف تعدد المصادر وتدفق المعلومات من كل حدب وصوب هيمنة الدولة على الإعلام، وكسر احتكارها للمعلومات، ونقلها تدريجياً من موقع التحكم والتوجيه والرقابة والفرض إلى موقع المنافسة، ولا شك في أن تعدد الخيارات يثري المعرفة.

رابعاً: دشن التطور الإعلامي عهداً جديداً من الحوار بين أصحاب الآراء الواحدة والمتعددة من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية، حول الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والفساد في إطار الحكومات والمجتمعات. وفتح الإعلام فرصة حقيقية أمام المواطن العربي والفلسطيني للتعبير عن رأيه، وأعطى المعارضة والرأي الآخر فرصة وهامشاً متعاظماً لقول شيء أو "كلمة حق في سلطان باطل".

خامساً: تستطيع مجموعات الضغط وقوى التغيير أن تتسلح بالخبرات والتجارب العالمية والدراسات والتقارير ونماذج التحقيقات ونماذج المناضلين في مجال الرقابة والشفافية ومعالجة الفساد، التي تنقلها وسائل الإعلام المختلفة، خاصة صفحات الإنترنت ذات الاختصاص.

سادساً: استخدام وسائل الإعلام في تنظيم حملات تضامن ضد الفساد، وضد إجراءات القمع الموجهة للإعلاميين والنشطاء الذين يفتحون ملفات الفساد، ففي ظل تطور منظومة الاتصال والإعلام لم يعد استفراد السلطات بالناشطين والناقدين ممكناً.

أبرز الاختلالات والعوائق:

أولاً: إن ما يضعف بنية الإعلام العربي، ويضعف بالتالي دورها في مكافحة الفساد، هو الانغلاق عبر تدني مستوى الترجمة، حيث يترجم ٤,٤ كتاب لكل مليون مواطن مقابل ٥٠٠ كتاب لكل مليون مواطن في أوروبا، وقد توقفت

حركة الترجمة لأمهات المذاهب الأدبية والفلسفية والعلمية والإنسانية، ولأمهات الفكر الحديث والمعاصر في الأنثروبولوجيا والفينومولوجيا والبنيوية والتفكيكية وما بعد الحداثة. وينقص اللغة العربية من ٣٠٠- ٤٠٠ مصطلح في مختلف العلوم، وهذا النقص يعد مؤشراً على انغلاق العرب على أنفسهم بعيداً عن الثقافات الأخرى[٣]. وتخصص الدول العربية مجتمعة ٠,٥٪(٣١٥ مليون دولار) من الناتج القومي الاجمالي للبحث العلمي، وهذا المبلغ أقل من ربع المتوسط العالمي للبحث العلمي وأقل بكثير من إنفاق إسرائيل وحدها على البحث العلمي والذي يصل إلى ٥١٧ مليون دولار سنوياً[٤]. إن المستوى المتدني من الترجمة، والمستوى المتدني من البحث العلمي ومن إنتاج العلوم الاجتماعية والإنسانية، وانعدام المساهمة في إنتاج تكنولوجيا المعلومات، بدءاً من الاقمار الصناعية التي تم إطلاقها وانتهاءً بالأقراص المدمجة أو الرقائق الإلكترونية يحدث خللاً في البنية، ويترافق مع هذه الاختلالات الفادحة ارتفاع نسبة الأمية في العالم العربي إلى ٤٥٪، وسيادة مناهج تعليم قائمة على الحفظ والتلقين، كل هذا يقدم مؤشراً على الانغلاق بعيداً عن الثقافات الحية والمتطورة، ويفقد عملية نقل التكنولوجيا مضمونها الثقافي الفكري والإنساني.

ثانياً: إذا كان من السهل امتلاك الأدوات المادية والتجهيزات اللازمة للإعلام، فإن امتلاك الشروط الضرورية لأداء الرسالة الإعلامية يرتبط أوثق ارتباط ببنية النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي وأهدافه وسياساته ورؤاه وقيمه وانماط سلوكه وطرق انتاجه المادي والثقافي وتقاليده، ومن هنا، فإن البيئة السياسية الممثلة بالنظام العربي تجسد العائق الأشد تأثيراً. فالسلطات العربية تحتكر القرار السياسي برمته وتقصي المجتمع ولا تترك له شيئاً بعد أن تختزله إلى مؤسسات للسلطة وإدارتها، فتتحول الصحف ووسائل الإعلام إلى وسيلة واحدة، والأحزاب والتنظيمات المتعددة إلى حزب واحد منفصل عن

---

[٣] الإبداع الثقافي والإعلامي في عصر العولمة، مجموعة من الأكاديميين، أيلول/ ٢٠٠٢.

[٤] الثقافة ودورها في التنمية، مؤتمر وزراء الثقافة العرب المنعقد في تونس ١٩٩٦.

المجتمع، وتفرغ المؤسسات من مضمونها لتلبي حاجات السلطة وليس حاجات المجتمع، وتبتلع السلطة الدولة، فتتحول من دولة لجميع مواطنيها الذين يتساوون في الحقوق والواجبات إلى دولة للسلطة فقط. وفي هذه الحالة، فإن السلطة تلغي المواطنة وتلغي شروطها لحساب علاقات السيطرة والإخضاع، ويصبح الدين هو الوطن، والانتماء القبلي بديلاً للمواطنة، والجماعة الدينية بديلاً للحزب السياسي. وفي ظل انطفاء السياسة والثقافة ذهب الإنسان العربي البسيط إلى نقيض السلطة دون أن يدري أنه يعود إلى السلطة المتطرفة من أكثر أبوابها اتساعاً واتساقاً.[٥]

ان النظام السياسي الفلسطيني، أو السلطة الوطنية و م.ت.ف هي جزء من النظام العربي ذي الخصائص المبينة أعلاه، أي ثمة عناصر مشتركة رغم عدم اكتمال التحولات الفلسطينية.

ثالثاً: عدم استجابة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ورأس المال الوطني والخاص للاستخدامات المتطورة للإعلام، نظراً لافتقاد مشروع ديمقراطي ثقافي وتنويري جدي، وينعكس هذا على ضعف الاهتمام بسلاح الإعلام واستخداماته المهمة، وعدم استثمار رأس المال الخاص في مجال الإعلام وهشاشة البنية الثقافية من مسرح وسينما ومتاحف وموسيقى.

رابعاً: فرض رقابة محكمة من قبل الأنظمة السياسية على وسائل الإعلام ونتاجات الثقافة، وفرض رقابة اجتماعية ودينية من قبل المجتمع. ويتوحد في الواقع الرقيب السياسي والاجتماعي والديني في رقيب واحد هو الرقيب الذاتي، وتؤدي هذه الأنواع من الرقابة إلى خنق الحريات، والتضييق على روح المبادرة والابتكار والإبداع، وتطويع العقل[٦]. وما زالت النخب الحاكمة تحتكر وسائل الإعلام إلى

---

[٥] دولة السلطة، ورقة فيصل دراج في الأسبوع الثقافي الذي نظمته دار المدى، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩/٦/٢٧ .

[٦] خطة التكامل بين السياسات الإعلامية والثقافية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٣/٦/٢٢، ص٢٧ ، ص ٢٧٠.

حد كبير–رغم كسر الاحتكار المحدود– وتحولها إلى بوق للدعاية السياسية التي تمجد الحكم وتكرس ثقافة الخطابة والتصفيق والولاء والخضوع.

خامساً: تنافس العديد من وسائل الإعلام التي أحدثت الاختراق وكسرت الاحتكار على تقديم خطاب شعبوي ينبذ العقل والحداثة، ويعتمد الأساطير والانتصارات الوهمية. وأحياناً يتم الترويج للفكر الظلامي وخطاب الكراهية والتكفير والتخلف، والترويج لمدرسة محددة من الإسلام المحافظ التي تتبنى قيم التزمت وعزل المرأة ورفض الآخر. ويتفاقم خطر هذا الخطاب في غياب وضعف الفكر النقدي وسيادة النتاجات الهابطة التي تقدم القيم السلبية (الصورة النمطية الهامشية للمرأة، النزعة الذكورية، الروح القدرية، تمجيد الذات والماضي وعدم الإحساس بقيمة الوقت).

مجال تنافس واستقطاب

يتعرض الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لكثافة إعلامية كبيرة، تساوي ما هو متاح في مدينة أميركية كبيرة. إن هذا التركيز والاستهداف الإعلامي يعكس الاهتمام الدولي والإقليمي بالقضية الفلسطينية وبتأثيرات الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على دول وشعوب عديدة تدعم عدداً كبيراً من المنظمات الأهلية المعنية بالإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان.[٧] وكان للمراسلين الأجانب حضور كثيف، خاصة في الانتفاضة الأولى والسنة الأولى من الانتفاضة الثاني، وتضاعف عدد الصحافيين الفلسطينيين العاملين في الفضائيات ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والصحف. ويلاحظ أن الخبر الفلسطيني غالباً ما يحتل الصدارة. يقول مراسل إذاعة "سوا": "إن الخبر الفلسطيني "بيّاع"، أي أنه يجذب المشاهدين والقراء والمستمعين ويمكن بناء الأخبار الأخرى عليه"[٨]. ولم يكن من باب الصدفة افتتاح فضائية أميركية

[٧] الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، كريستوف روتروابرمتراود زيبولدا، ٢٠٠١، ص ١٥.

[٨] مقابلة مع الإعلامي نبهان خريشة، مراسل إذاعة "سوا" في رام الله.

"الحرة" التي لها مراسلون في الضفة والقطاع والقدس، وكذلك إذاعة سوا الأميركية الموجهة للشباب، إضافة إلى الفضائية الإسرائيلية الناطقة بالعربية.

إذاً، الساحة الفلسطينية مكشوفة تماماً للإعلام، ولا يمكن إخفاء ما يجري عليها من انتهاكات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ولا يمكن إخفاء الأداء الفلسطيني الداخلي، سواء أكان ذلك إيجاباً أم سلباً. ولا شك في أن الانكشاف يحمل إمكانية التدخل سلباً وإيجاباً، وبالتحديد إنه يضع أعمال الفساد والقائمين بها في مكان غير آمن، ويضيق عليهم هامش المناورة والإخفاء، ويوفر شبكة من التضامن مع المناضلين من أجل الحرية، من جهة، والمناضلين ضد الفساد، من الجهة الأخرى. إزاء ذلك، يمكن القول إن للإعلام دوراً محورياً في جبهة النضال ضد الاحتلال، وفي جبهة مقاومة الفساد وسوء الإدارة وسوء استخدام السلطة. كيف يمكن النظر لدور الإعلام الفلسطيني من داخل هذا المشهد التنافسي؟

قبل توقيع اتفاقيات أوسلو طغى الدور الوطني للإعلام الفلسطيني على ما عداه، فأسهب الإعلام المقروء، والمسموع، بصورة أقل، في إبراز الهوية الوطنية، والترويج لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إضافة إلى فضح ممارسات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

أما بعد تأسيس السلطة الوطنية، وبروز القضايا المجتمعية التي تحتاج لجدل عميق وتدخلات عملية، فقد تباينت الاتجاهات الإعلامية الرسمية داخل المجتمع بين اتجاه يتعامل مع الإعلام كسلطة رابعة مستقلة مقيدة بمادة قانونية، وهو ذلك النوع من الإعلام الحر والتعددي الذي يحاول أن يمارس الرقابة والمساءلة، وبين اتجاه آخر يرى في وسائل الإعلام أداة لتعبئة الشعب من أجل تحقيق الهدف السياسي الممثل بالدولة المستقلة، وأي خروج على هذه المعادلة يعد خروجاً على الصف الوطني من وجهة نظر هذا الاتجاه.

وعندما كان يسود الهدوء وتبدو علامات الحل السياسي قريبة في الأفق ينتعش دعاة إعلام السلطة الرابعة، ويعتقدون أن الواقع يدعم فكرتهم. أما عندما يحتدم الصراع مع الاحتلال، فإن دعاة إعلام السلطة الأولى يجدون

مجالاً أرحب لتعزيز فكرتهم. وجاءت محصلة الصراع بين الاتجاهين لتؤكد غلبة اتجاه السلطة الأولى، وتراجع أنصار السلطة الرابعة سريعاً.

واتضح أن تقاليد النضال الديمقراطي ضعيفة "من تحت"، وأن الديمقراطية المعلنة والمتغنى بها مفرغة من مضمونها إلى حد كبير "من فوق"، وكان بالإمكان خوض معركة ديمقراطية أقوى وأطول لكن هذا لم يحدث.

إن الديمقراطية والإصلاح والبناء والمساءلة والشفافية قضايا توافق السلطة عليها وتطرحها، وأحياناً يتم التغني بها، غير أن التطبيق العملي مؤجل بانتظار التوصل إلى حل سياسي حول الوضع الدائم. وبناءً على هذا المفهوم، فإن كل من يفتح معركة حول قضية ديمقراطية قد يتهم بتغليب التناقض الثانوي في صفوف الشعب على التناقض الرئيسي مع الاحتلال. لكن هذا المفهوم يتناقض مع ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في المعركة الوطنية والسياسية، تلك المشاركة التي لا تستقيم دون ديمقراطية ومساءلة ومحاسبة. إن غياب أو تغييب الديمقراطية يعني في المحصلة النهائية إخراج المواطنين والمجتمع المدني من ميزان القوى المرتبط بالعملية التفاوضية، وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على نتائج المفاوضات. وإذا كان تغييب الديمقراطية قد أثبت بالتجربة أنه يلحق أفدح الأضرار بالحل السياسي، فإن السبب الحقيقي وراء التأجيل وثيق الصلة بنزوع السلطة لفرض السيطرة والتفرد والحفاظ على الامتيازات الخاصة للجهاز البيروقراطي، ويصبح التأجيل من باب ذر الرماد في العيون وكسب الوقت لتكريس نوع معين من السيطرة والهيمنة.

وتشير تجربة فرض أنظمة الطوارئ في البلدان العربية من أجل التفرغ للصراع مع العدو الخارجي إلى فشل الأنظمة في الدفاع عن استقلالها، وإلى فشل أفدح في التنمية المجتمعية، ولم تؤد تلك التجربة إلا إلى تكريس نظام توتاليتاري. كما أن كل حركات التحرر الوطني التي أجلت الديمقراطية إلى ما بعد الاستقلال انقلبت شر منقلب على الديمقراطية عندما تربعت على عرش السلطة، وصار التأجيل مقروناً بالالتفاف على العملية الديمقراطية. فمن يحجب الديمقراطية،

وهو بحاجة ماسة لتحسين شروط الحل السياسي، لن يفرج عن الديمقراطية عندما يتربع على السلطة. غير أن الديمقراطية لا تقدم على طبق من ذهب أو كمنحة أوهبة أو مكرمة من المسؤولين، بل هي انعكاس لمحصلة النضال الديمقراطي الطويل داخل المجتمعات، وهي في المحصلة الأخيرة تجسيد لميزان القوى الداخلي.

واقع الإعلام الفلسطيني وضعفه في مواجهة الفساد

الاعلام الفلسطيني يملك بنية اعلامية قابلة للتطور، حيث تشير لوحة الإعلام وفقا للملحق(١) إلى أن هذا البلد يملك بنية إعلامية تمكنه من دخول عالم المعرفة والمعلومات، وأن تملكه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات يضعه في عداد الدول العربية الأوفر حظاً في مجال الإفادة من الثورة الرقمية.

- الجهاز المركزي للإحصاء يقدم قاعدة معلومات حول قضايا السكان والاقتصاد والإعلام والثقافة والعمل والبطالة والتنمية وقضايا اجتماعية مختلفة. وهذه المعلومات تعّرف بالمجتمع والواقع الفلسطيني، وتساهم في التشخيص المعرفي، وتكشف التطور وعناصر القوة، والضعف والاختلالات والنواقص، وتساهم قاعدة المعلومات في دعم العمل من أجل التغيير والتطوير .
- تساهم مراكز استطلاع الرأي العام في التعريف على المزاج العام والثقافة السائدة في كل لحظة سياسية أو حدث محلي ، وتقدم الاستطلاعات مؤشراً للموقف العام من الأداء الحكومي، وأداء القوى السياسة والفساد والرغبات والحاجات... إلخ ، ويساعد هذا النوع من المعرفة قوى التغيير في طرح مواقف وشعارات لتصويب العمل ومعالجة المشكلات، خاصة في ما يتصل بقضايا الفساد. لقد بينت استطلاعات الرأي العام الفلسطينية وجود أكثرية تصل إلى ٨٤٪ تعتقد بوجود فساد في مؤسسات السلطة، ويطالب ٩٥٪ من المواطنين بمحاسبة كل من يثبت تورطه في الفساد. إن هذا النوع من المعرفة يشكل أفضل وأقوى سند لمقاومة الفساد.

- إن مئات المواقع الإلكترونية المتخصصة بالوضع الفلسطيني، ووجود حاسوب حكومي يربط مواقع المؤسسات الرسمية، ووجود عشرات المحطات التلفزيونية والإذاعية وعشرات الصحف والمجلات والمكاتب الصحافية ودور النشر والمكتبات، المترافقة مع وجود شبكة اتصالات –هواتف أرضية ومتنقلة – كل هذا يقوي الحوار والتفاعل داخل المجتمع الفلسطيني ويضع إمكانية مادية للتدخل والمشاركة الأوسع في عملية البناء وفي صنع القرار أيضاً.

اختلالات في البنية

- الضعف الشديد في بنية السينما والمسرح والموسيقى والمتاحف إلى مستوى الغياب في معظم المناطق، الأمر الذي ينعكس سلباً على الحالة الثقافية ومستوى الذوق الفني واستيعاب التغيير والديمقراطية.
- وجود مئات المساجد تتمتع بقدسية المكان وبالقدرة على اجتذاب الأعداد الضخمة وخاصة من جيل الشباب، وبالقدرة على التأثير في الرأي العام. بيد أن هذا الانتشار لا يستثمر في تقديم خطاب عقلاني يعزز قيم النزاهة ومبادىء الشفافية والمساءلة بشكل منفتح يعكس عمق الحضارة الإسلامية، بل يستثمر في الغالب بتقديم خطاب تعصبي سلفي ومحافظ. والسبب يعود لسيطرة المدرسة الدينية المحافظة على أكبر وأهم مؤسسة لها اتصال منتظم مع فئات واسعة جداً من الناس، وتساهم في بلورة مواقفهم وقيمهم بما يتناسب مع السياسة المحافظة وليس مع المصلحة الوطنية واحتياجات تطور المجتمع.[٩]
- ضعف الإمكانات المادية للسلطة الوطنية التي وصلت إلى أدنى المستويات في الانتفاضة الثانية، حيث لا توجد موازنات بالحد الأدنى لإعداد

٩ الثقافة ووسائل الإعلام، ورقة بحث مقدمة لوزارة الثقافة الفلسطينية، مهند عبد الحميد، نيسان ٢٠٠٤.

البرامج ولا لترميم المباني وشراء الأجهزة، عوضاً عن الأجهزة المدمرة جراء العدوان الإسرائيلي. فـ "صوت فلسطين" الذي جرى تدميره ما زال ينطلق من أنقاض المكان على موجة "fm" المحدودة الانتشار. وحتى الموازنة التي تصرفها السلطة الوطنية لم تصرف منذ سبعة شهور، وعندما تصرف لا يغطي المبلغ قيمة مصروفات شهر واحد. و"صوت فلسطين" الآن لا يملك اشتراكاً للإنترنت ولا ثمن أشرطة تسجيل، وذهبت التعهدات والوعود العربية بإعادة البناء وتعويض الأجهزة أثراً بعد عين[١٠]. وفي الأحوال العادية، فإن الجزء الأكبر من الموازنة يذهب لهيئة الإذاعة والتلفزيون بدل رواتب لـ ١٠٧٠ موظفاً وموظفة والمصروفات العادية وبدل سفر وتنقل لكبار الموظفين. وانخفض أداء المحطات الخاصة التي تراجع الإعلان فيها إلى حد تجاوز ٥٠٪ لدى البعض و٧٥٪ لدى البعض الآخر.

- تعرض البنية التحتية لوسائل الإعلام إما إلى التدمير أو إلحاق أضرار بها يتراوح حجمها بين كبيرة ومتوسطة. وتقدر خسائر "صوت فلسطين"، مثلاً، بمليوني دولار. وتعرضت ٢٤ محطة تلفزيون خاصة و٢١ محطة إذاعة خاصة إلى أضرار مادية قدرت بمليون و١٥٠ ألف دولار[١١]. وقد تأثر الأداء سلباً وتراجعت نسبة البرامج الثقافية والاجتماعية لمصلحة تغطية يوميات العدوان، وانخفض المستوى المهني، كما انخفض عدد الصحف في سوق التوزيع، نظراً لمنع التجول شبه المتواصل، من ٥٠ ألف نسخة إلى ٣٠ ألفاً، وأحياناً إلى أقل من ١٥ ألفاً، وتعذر وصول الصحف لعدد كبير من القرى بسبب إغلاق الطرق وتعديل مسارها، ومنعت الصحف من وصول قطاع غزة ومدن أخرى، وذلك بسبب إجراءات الاحتلال. وكان للعدوان الإسرائيلي تأثير ملموس

---

[١٠] مقابلة مع الإعلامي باسم أبو سمية.

[١١] تقرير حول خسائر المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة جراء العدوان الإسرائيلي، ٢٠٠٢.

على دور الإعلام وفعاليته وأولوياته، حيث اقتصرت اهتمامات الإعلام في مرحلة الانتفاضة على رصد وعرض انتهاكات وجرائم الاحتلال، وانصرفت عن قضايا المجتمع، سيما الفساد، إلا في حدود ضيقة وهامشية وموسمية، ويمكن القول إن عناصر الفساد انتعشت أثناء اشتداد العدوان.

- أثناء مرحلة التأسيس، قدمت الدول المانحة دعماً مالياً وفنياً كافياً لتأسيس بنية أولية للمؤسسات الإعلامية الرسمية تضم معدات وأجهزة وتدريب طاقم. وقد مكّن هذا الدعم من انطلاقة الإعلام الأولى على الأرض الفلسطينية، وكانت تلك بداية واعدة ، لكنها سرعان ما اصطدمت بالبنية التقليدية التي لم تستجب للتطور ولاحتياجات الإعلام الجديد، فلم تتم المزاوجة بين الخبرة المهمة التي امتلكها كادر المنظمة الإعلامي وطاقم الإعلاميين الجدد والحداثيين، وعوضاً عن التجديد والتحديث جرى تضخيم جهاز الإعلام بعدد كبير من الموظفين غير المهنيين، إلى أن تجاوز عدد العاملين في الاذاعة والتلفزيون ١٠٧٠ موظفاً وموظفة، ٦٠٪ منهم لا يقومون بحد أدنى من العمل. وسيطرت على التلفزيون إدارة تنتمي إلى مدرسة محافظة ترى في الإعلام بوقاً للسلطة وترى في الولاء شرطاً حاسماً للحصول على وظيفة. ونتيجة لاعتماد أسس غير مهنية تكرست عناصر تفتقد للحد الأدنى من المهنية وأبعدت الكفاءات الإعلامية المتحققة والواعدة، أو اضطرت للابتعاد والبحث عن موقع بديل يلبي احتياجها وطموحها، ما أدى إلى انخفاض مستوى التلفزيون وتراجع شعبيته.

- لم يقدم القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الإعلام والثقافة، ولا يعود امتناع رأس المال الوطني عن دخول مغامرة استثمارية في مجال الإعلام لأن الربح غير مضمون، فقط، بل لأن أصحاب رأس المال لا يملكون ولا ينتمون لمشروع سياسي ديمقراطي أو ثقافي تنويري.

فهؤلاء للأسف ينتمون للمدرسة المحافظة التي تبحث عن أشكال من التعايش الهادئ المتوافق مع أشكال من الربح المضمون. وهذا النمط يختلف عن النمط البرجوازي الوطني الذي يملك مشروعاً، ويسعى إلى خلق وبناء مقوماته في بلدان أخرى، على سبيل المثال قام طلعت حرب بتأسيس "بنك مصر"، وفي الوقت ذاته أنشأ مؤسسة السينما المصرية. أما في فلسطين فلم يغامر أي رأسمالي بمشروع صحيفة يومية مستقلة، مثلاً، ولا بامتلاك إذاعة أو تلفزيون بمستوى "المستقبل" اللبناني، ولا بدار سينما واحدة ومسرح واحد ضمن مشروع ثقافي متكامل وليس مجرد دار للعرض. إن القطاع الذي بادر للاستثمار في الإعلام الخاص لا يملك رأس مال ولا مشروعاً، وبالتالي فإنه لم يستطع منافسة القطاع العام أو الإعلام الرسمي، وسرعان ما سار في فلكه.

الواقع المؤسسي

كيف يمكن للإعلام الفلسطيني طرح قضايا المجتمع وحقوق المواطن والديمقراطية وعملية البناء وما يعترضها من تخريب وفساد وسوء استخدام المسؤولية والمراكز الحكومية؟

كيف يمكن للإعلام الفلسطيني التوحد مع أصحاب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومناهضة الحرب والعدوان والعنصرية والهيمنة والفساد والإرهاب على صعيد عالمي، كي يضاف إلى هذه القيم المشتركة بند هو تأييد الحق الفلسطيني بالتحرر والاستقلال وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتكريس حقيقة أن فلسطين غدت موصولة بالوعي العالمي وأهدافها المشروعة جزء من الاهداف العالمية؟

هل الإعلام الفلسطيني إعلام وطن ومجتمع أم إعلام سلطة؟

هذا ما سيجيب عنه واقع المؤسسة الإعلامية ودورها، إضافة إلى الأداء والممارسة الميدانيين.

وزارة الإعلام

قدمت وزارة الإعلام تعريفاً جديداً لرسالتها وأهدافها ومهامها في أيار/ مايو ٢٠٠٤، وجاء في بند تحديد الأهداف:[١٢]

- التعامل الإيجابي والتكاملي مع الإعلام الخاص وغير الحكومي، وتعزيز التعددية وحرية التعبير والاحتكام للقانون، وتشجيع الإبداع، وإبراز القيم الديمقراطية ومبدأ المساءلة. إن هذا الموقف شديد الأهمية، حيث يمكن للإعلاميين الانطلاق منه لممارسة النقد والرقابة واحترام الرأي الآخر. قد يقول البعض إن هذا مجرد كلام ويفتقد لآلية تطبيق، هذا صحيح، ولكن تقديم الموقف يستخدم كسلاح في الممارسة الإيجابية وفي الدفاع عن الذات في حالة المنع، كما أنه يضعف الجهات الرسمية التي تكتفي بالقول دون أفعال، وأحياناً يفقدها مصداقيتها. وكان من نتائج تعامل وزارة الإعلام الإيجابي النسبي مع الإعلام الخاص غير الحكومي خلال السنوات السابقة وجود تعاون في مواجهة الخروقات التي تمارس ضد الإعلام غير الحكومي، ووجود مستوى من الثقة التي من شأنها تعزيز الحريات.
- إعداد وتقديم مشاريع القوانين المتعلقة بالإعلام، وعرضها على المجلس التشريعي، والسهر على تطبيقها بعد إقرارها بصورة تؤمن حرية الصحافة والإعلام وحقوق المجتمع وحريات الآخرين. وفي هذا المجال، بادرت وزارة الإعلام لفتح باب النقاش حول قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٩٥ بهدف تطويره، وقد بدأت الورشة في رام الله وانتقلت إلى بقية المحافظات.
- جعل المعلومة في متناول الجميع، والتعاطي مع الحدث بموضوعية، ونقد الأخطاء، وامتداح من يستحق دون تملق لأحد، ولا يستثنى من ذلك

---

[١٢] وزارة الإعلام.. الرسالة والأهداف والمهام، أيار ٢٠٠٤.

السلطة أو الأحزاب أو المعارضة. ومن أجل تحفيز المجتمع على المشاركة الإيجابية في تقرير مصيره بنفسه، والاهتمام بتحقيق توازن بين رأي السلطة والمعارضة المسؤولة، وتأمين حرية التعبير لأكبر تشكيلة من الآراء حول السياسة، نلاحظ هنا إجازة النقد والمساءلة للسلطة والمعارضة والأحزاب على حد سواء، وتشجيع المشاركة المجتمعية والتعددية وحرية التعبير. ربما لا يروق هذا الموقف لاتجاهات نافذة في السلطة، لكنه يعزز ويقوي العناصر الناشطة من داخل السلطة وخارجها.

وفي مجال "جعل المعلومة في متناول الجميع"، فهذا ما فشلت وزارة الإعلام في تحقيقه، فهي لا تملك قاعدة أو نظام معلومات، ولا يوجد لديها كادر متخصص في تكنولوجيا المعلومات، وبسبب عدم صرف الموازنة معظم الوقت، ووصولها إلى الصفر وإلى المستوى الذي لا تستطيع معه تغطية أبسط الاحتياجات (كالصحف والحبر والصيانة)، وفي حالة وجود موازنة، فإن النسبة المخصصة للإنتاج الإعلامي هي الأقل ولا تحتل أولوية في اهتمامات الوزارة، كل ذلك أضعف من قدرة الوزارة على حل هذه المشاكل، وبالتالي لم تعد الوزارة مصدراً للرواية الرسمية الفلسطينية. فالناطقون الرسميون المتصلون بمركز القرار السياسي الذين يستطيعون تقديم الموقف السياسي والردود التي تعبر فعلا عن صانع القرار.. هؤلاء غالباً ما كانوا من خارج وزارة الإعلام. وفي ظل وجود جزر إعلامية رسمية منفصلة عن بعضها البعض ولا يربطها رابط، فقد غاب الدور الإشرافي والتنسيقي للوزارة التي تحولت إلى جزيرة ضمن مجموعة الجزر، وفي سياق تنافس مراكز النفوذ فيها للولاء لكبار المسؤلين فقدت دورها الرقابي.

تأسست الوزارة دون تحديد واضح للوظائف والدور المنوط بها كإعلام لسلطة ترى في وسائل الإعلام أداة لتعبئة الشعب من أجل تحقيق الهدف الوطني عبر تأييد عملية السلام، وإثبات مشروعية السلطة، وتأييد م. ت.ف، وإظهار تمسك الشعب الفلسطيني بالسلام كخيار استراتيجي. إن غياب الرؤية الواضحة

والمحددة لدور الوزارة قاد إلى افتقاد عملية التأسيس للمعايير والأسس المهنية، فاتسم التأسيس بالعشوائية والارتجال، وخلت بنية الوزارة حديثة العهد من الكفاءات الإعلامية من المستوى الأول الذي يعمل في فلسطين. ولم تتجاوز نسبة الإعلاميين الذين يمتلكون خبرة إعلام م.ت.ف في الخارج والوطن ١٥٪ من مجموع الكادر الذي يعمل في الوزارة. وأصبحت البنية التي لم يدخل عليها أي تعديل جدي منذ التأسيس عبئاً على الدور والوظيفة الإعلامية المفترضة للوزارة. فهذه البنية افتقدت لكادر مؤهل إعلامياً ولغوياً لإيصال مضمون الرواية الفلسطينية للعالم، ولممارسة دور إعلامي في المجتمع، وفي الأساس دور رقابي هام في منظومة المساءلة وشبكة توزيع ونشر المعلومات وآلية لاستقبال شكاوى المواطنين ومنبراً للحوار ووسيلة لتوعية المواطنين لأسباب الفساد ومظاهره ونتائجه وأشكال مواجهته.

وفي سياق تجنب مواجهة وتجاوز الخلل، جرى تأسيس "مركز الإعلام الفلسطيني". وكان مبرر تأسيسه، وفقاً للوصف الوظيفي له، هو حل مشكلة الإعلام الخارجي والتركيز على مخاطبة الرأي العام وتقديم الرواية الفلسطينية في الوقت المناسب، والرد على الدعاية الإسرائيلية المكثفة.[١٣] وليس باعتباره أداة اعلام عامة بيد الاطراف التي تسعى لمواجهة الفساد وتكرس الاصلاح، ومع ذلك هذه المحاولة اصطدمت بعدم وجود تصور محدد وإمكانات مادية تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات، الأمر الذي دفع الوزير للاعتماد على كادر من وزارتي الإعلام والثقافة بمواصفاته السابقة. فقد جرى نقل المكتب الصحافي من وزارة الإعلام للمركز المذكور. وتحول المركز شيئاً فشيئاً عن المهمة التي تشكل من أجلها (إعلام خارجي) وأصبح مقراً لتحالف السلام الفلسطيني.

إن المهمات المحدودة المتبقية للوزارة لا تتطلب وجود وزارة أو مؤسسة كبيرة تضم ١٧٠ موظفاً، إذ يمكن لدائرتين كالمكتب الصحافي ودائرة المطبوعات والنشر أداء تلك المهمات، خصوصاً إذا ضمتا كفاءات إعلامية.

---

[١٣] مشروع مركز الإعلام الفلسطيني، وزارة الإعلام.

هيئة الإذاعة والتلفزيون

كان العنصر الوطني بمختلف مكوناته (تعبئة وحشد) وإبراز الشخصية الوطنية، وإحياء التراث، واستعراض الاعتداءات الإسرائيلية، العنصر الرئيسي في دور الإذاعة ووظيفتها، مع وجود تباينات في مراحل الهدوء القصيرة. غير أن "صوت فلسطين" وضع على محك التعاطي مع مجتمعه بعيداً عن الحروب، ومعارك الدفاع عن القرار الفلسطيني في مواجهة التدخلات العربية، وبعد أن تحرر من وصاية ورقابة البلدان المضيفة التي اتخذت شكل الرقابة الذاتية.

تتعامل هيئة الإذاعة والتلفزيون نظرياً ورسمياً باعتبارها مؤسسة للمجتمع الفلسطيني بمختلف اتجاهاته ومواقفه. وراهن البعض على تحول الإذاعة لمنبر تنطلق منه الآراء المختلفة، وأداة لترسيخ بيئة إعلامية ديمقراطية، لكن الإذاعة من الناحية العملية كانت ناطقة باسم السلطة، وقد لحظ تقرير "بيس ووتش" أن برامج صوت فلسطين والتلفزيون تتبع خطاً مؤيداً للسلطة، ولا يعطيان أي فرصة حقيقية لشخصيات المعارضة للتعبير عن آرائها، ولا ينتقدان الحكومة الفلسطينية مهما بلغت الأخطاء. ويدلل التقرير على ذلك بإحجام الإذاعة عن الإشارة لمقتل ١٤ فلسطينياً على يد الشرطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، ويعود انحياز الإذاعة للسلطة ونقل أخبارها وترويج الآراء المؤيدة لها لمجموعة من الأسباب أهمها التمويل. فالسلطة هي الممول الوحيد للإذاعة والهيئة، وبفعل ذلك، فإنها تتدخل بعملية التوظيف التي لا تخضع لمعايير مهنية ولا للاحتياج الفعلي.[١٤]

أدخل صوت فلسطين مجموعة من البرامج الثقافية والمجتمعية التي وصلت نسبتها إلى ٢٠٪ من مجموع البرامج، أهمها: المجلة الثقافية، وقراءة في كتاب، ومن ثقافات الشعوب، وإعلام من فلسطين، وشؤون تربوية، وشؤون جامعية، وعظماء الموسيقى (الذي حاز على جائزة أفضل برنامج).[١٥] كذلك قدم التلفزيون

---

[١٤] الإعلام وحرية الرأي، ص ١٠٦، مصدر سابق.

[١٥] باسم أبو سمية، مصدر سابق.

الفلسطيني بعض البرامج التربوية والحوارية والندوات، تلك البرامج التي أشركت مواطنين في الحوار وعرض الملاحظات وتقديم الشكاوى، لكن السنوات التي رافقت الانتفاضة شهدت طغياناً للسياسة والصراع مع الاحتلال على ما عداه من برامج وأدوار لها صلة بالمجتمع، وكان من السهل الارتداد لهذا الدور الذي ساد عقوداً طويلة قبل الانتقال إلى الوطن. وقد بدا مراسلو صوت فلسطين والتلفزيون المنتشرون في كل المواقع كأنهم مراسل واحد. فلا يوجد في جعبتهم غير جرائم وانتهاكات الاحتلال التي يتكرر عرضها يومياً في قوالب متشابهة. وهكذا، يحتل "الهُو" الممثَّل بالاحتلال المشهد كاملاً، ويغيب "الأنا" الممثل بالشعب الفلسطيني ومعاناته الإنسانية ومقاومته ومبادراته وصموده وآرائه ومواقفه النقدية عن المشهد أو يوضع على هامشه، ويتكرر ظهور مجموعة من المسؤولين الذين يقدمون خطاباً احتجاجياً متماثلاً ضد السياسة الإسرائيلية.

كمّ كبير من الموظفين ومستوى متدنٍّ من الإمكانات، فلا توجد شبكة إنترنت، والاتصال الخارجي شبه متوقف ومحدود، الأمر الذي أضعف اهتمام الإذاعة والتلفزيون بشؤون الشعب الفلسطيني، وأضعف بالتالي مشاركته في صنع القرار. إن المستوى المهني لبنية المؤسسة يتآكل بفعل محدودية تجديد الأفكار والأجهزة وضعف الحوافز المادية وضعف المنافسة. ويؤدي هذا إلى سيادة الارتجال والعشوائية وعرض ما هو متوفر باليد، خاصة في التلفزيون والفضائية، حيث يتم عرض مادة متواضعة المستوى والمحتوى وغير قادرة على الحضور والمنافسة لأنها تفتقد للمضامين التربوية والثقافية والقيم الإيجابية. وأحياناً يتم تقديم خطاب سطحي شعبوي يتماهى مع المزاج العام الساخط والغاضب ويحاول أن يتنافس مع المعارضة. ويقدم التلفزيون مجموعة من المسلسلات والأفلام والمسرحيات القديمة التي يحصل عليها من الدول العربية. وهذا يعكس افتقاده للإمكانات المادية وللتوجهات المبرمجة على حد سواء. والبرامج الدينية التي يعرضها التلفزيون تنتمي إلى الاتجاه السلفي المحافظ في معظم الأحيان. إن نسبة المادة المستوردة أعلى بكثير من المادة المنتجة وتصل أحياناً إلى ٤-١. والأخطر أن الاستيراد لا يخضع للحاجة ولا

لمعايير المستوى والجودة. وما يزيد الأمر تفاقماً ضعف النقد والتقييم من داخل الهيئة وخارجها. هذا الضعف الذي يصل أحياناً إلى حد الغياب. ويفقد المشاهدين الحيوية وإرادة التغيير، ويجعلهم أسرى الوعي المحلي المنغلق والانتظار والقدرية. إن السرد الممل لا يساعد المشاهدين والمستمعين على بناء وجهات نظر. ولا ينمي ملكة النقد من أجل التغيير والبناء.

إن هيئة الإذاعة والتلفزيون تساهم في تقديم معلومات للمواطنين "معلومات متصلة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لكنها لا تمارس النقد والرقابة على السلطات، ولا تساهم في بناء إرادة للتغيير والتطوير". والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن للإذاعة والتلفزيون المساهمة في إحداث تغيير ديمقراطي هدفه إقصاء أو عزل جزء أساسي من عناصر وقيادات الجهاز البيروقراطي للسلطة، وهي مملوكة لهذا الجهاز، بل هي جزء منه وقد يطالها التغيير.

وبالرغم من الضعف الذي لا يؤهل تلفزيون فلسطين للمنافسة مع فضائيات متقدمة تمتلك شبكة من المراسلين داخل فلسطين، فإنه بقي محط اهتمام أوساط واسعة نسبيا من الجالية الفلسطينية لاعتبارات نفسية ومعنوية. وهذا الإقبال المغلف بالنقد يشير إلى أهمية الدور الافتراضي الذي يمكن أن يضطلع به التلفزيون في الحوار بين الداخل والخارج وفي المشاركة في عملية البناء وتصويب مؤسسات السلطة. ولكن، فقط، في حالة تحول الإعلام، ومنه التلفزيون والإذاعة، إلى آلية للديمقراطية والحرية للدولة بجميع مواطنيها وليس أداة للحكومة.

كان من المفترض أن يكون لهيئة الإذاعة والتلفزيون مجلس استشاري يضم كفاءات إعلامية ومهنية وفئات مختلفة من المجتمع، تضع الخطط والبرامج وتقيم الأداء وتصوب الانحرافات والأخطاء. وللأسف، كان البديل لمرجعية الهيئة الجماعية المهنية المسؤول الفرد الذي يتحكم في تفاصيل العمل بلا حسيب أو رقيب، والذي يستطيع اتخاذ القرارات، ويبرم الصفقات بمعزل عن مصلحة العمل ويعتمد الولاء باعتباره ناظماً أساسياً للعمل، وبدل أن تكون أداة لتعزيز قيم النزاهة ومبادىء الشفافية والمساءلة أصبحت مجالاً لبيئة الفساد.

الصحافة اليومية

أخضعت الصحف الفلسطينية من قبل الاحتلال الاسرائيلي لقوانين وأوامر حالة الطوارئ البريطانية لعام ١٩٤٥، ولمجموعة من الأوامر العسكرية التي وضعت الصحف في قبضة الرقابة المحكمة. وبلغت نسبة المقالات المرفوضة في بعض الأحيان ٣٦٪ والمقالات المعدلة ٢٥٪، إضافة إلى تقييد التراخيص وسحبها في أي لحظة، وتقييد التوزيع وحظر الوصول إلى المعلومات.[١٦] وقد دفعت التقييدات التعسفية الإسرائيلية الصحافيين للعمل كمساعدين لصحافيين أجانب وإسرائيليين يمتلكون حرية التعبير والنشر. واقتصر دور الصحافة على معارضة الاحتلال ضمن الهوامش التي تفلت من الرقابة، وعلى مهمة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني أيضاً.

انتقلت الصحافة إلى طور جديد مع تأسيس السلطة الوطنية وعودة م.ت.ف إلى الوطن استناداً لاتفاق أوسلو. كان أبرز ملامح هذه المرحلة الانتشار والتوسع في إصدار الصحف والمجلات الدورية والتي بلغت ١١٩ صحيفة ومجلة. وهذا العدد يفوق أضعافاً مضاعفة ما كان يصدر في عهد الاحتلال. ويعكس التعدد السياسي والمجتمعي وجود آراء متباينة وفي حالة من الاشتباك، ويطرح إمكانية نقد الفساد بمختلف أشكاله. ويوجد من بين هذا الكم الكبير ثلاث صحف يومية: القدس والايام والحياة الجديدة. هذه الصحف التي يتعامل معها البعض كصحف شبه حكومية. ويتم التعامل مع الايام والقدس كصحيفتين نصف مستقلتين، رغم أن المشرفين يؤكدون استقلالهما. والاستقلال يعتمد من ناحية أساسية على اعتماد الصحيفة على التمويل الذاتي المستقل. لكن معظم التقارير المحايدة تقول إن الصحف الثلاث تتلقى دعماً من السلطة بأشكال مختلفة. ومن المؤكد أن صحيفة الحياة الجديدة هي "استثمار حكومي" وتعتمد كلياً على السلطة، ويحسب معظم كادرها على ملاك ديوان الموظفين. كما أن مطبعة الايام التي تقدر بـ ٣ ملايين دولار جاءت تبرعاً من فرنسا، وهنا

---

[١٦] الإعلام وحرية الرأي، مصدر سابق.

ربما يتباين الدعم ويؤثر بالتالي على مستوى الاستقلال لصحيفة الايام التي يشارك فيها القطاع الخاص بأسهم غير معروفة أو متداولة. وللأسف لا يوجد تقليد من الشفافية يتيح معرفة وجود دعم أو مستوى الدعم، وكذلك لا يوجد تقليد يتيح معرفة حجم التوزيع الذي يبقى لغزاً متحركاً. خلافاً لتقاليد الصحافة الحرة والمستقلة. فعلى سبيل المثال جاء في مقالة بعنوان "الصحافة اللبنانية من الداخل، من هم قراؤنا اليوم ولماذا يتراجع التوزيع والعائدات؟" بقلم أدمون صعب في صحيفة "النهار" اللبنانية[١٧]: "إن دخل النهار من المبيع يفوق باستمرار دخلها من الإعلانات، والسبب أن القارئ يطمئن إلى أخبارنا ويثق برأينا، وبالتالي فإن النهار تعتمد على القارئ قبل المعلن وهي ترتبط بالولاء له". ويخلص التقرير إلى: "إن هذا الوضع يطرح مسألة استقلال الصحف اقتصادياً، وهو العنصر الذي يعتبر شرطاً أساسياً لتمتعها بحريتها السياسية واضطلاعها بدور رقابي على السلطة من خلال الرأي العام الذي هو السلطة الرابعة وليس الصحافة". فلا حرية صحافية حيث لا استقلال اقتصادي، وطالما كان الجانب المعرفي في مداخيل وإيرادات الصحف ملتبسا، فإن استقلال الصحف يبقى ملتبساً، خاصة أن معظم الصحف العربية مملوكة أو مدعومة من الحكومات العربية وليست حرة، رغم وجود تباين بين الصحف اليومية الثلاث، في الوقت الذي لا يوجد فيه صحيفة يومية مستقلة تنافس الصحف الرسمية وشبه الرسمية في طرح قضايا الفساد كجزء أساسي من قضايا المجتمع. إن الخط العام للصحف الثلاث يتوافق بشكل عام على تأييد عملية السلام وتأييد السلطة الوطنية، ومناهضة الاحتلال الإسرائيلي. ويتباين هامش النقد الذي تمارسه هذه الصحف ضد بعض مظاهر الفساد. ففي المرحلة الأولى كان هامش النقد لدى صحيفة القدس موجوداً، لكنه سرعان ما تراجع بعد تعرضها للضغوط. وبقيت صحيفة الايام أكثر جرأة في نشر بعض المقالات الناقدة للسلطة في مجال الاعتقالات والفساد، وتنشر الحياة الجديدة مقالات ناقدة

---

[١٧] صحيفة النهار البيروتية، تقرير أدمون صعب، ٢٠٠٤/٢/١٥.

من دون أن يؤثر ذلك على التزامها بخط السلطة. ويتجرأ العاملون في مؤسسات السلطة على نقد مظاهر الفساد أكثر من غيرهم فيما يشبه ظاهرة لافتة. ولكن يظل النقد محدوداً ومتقطعاً. ويلاحظ ان الصحافة أكثر حرية في نقد السلطة التشريعية، ولا تستطيع نقد السلطة التنفذية والأجهزة الأمنية ومسؤوليها وتخشى من نقد مراكز القوى بل تستجيب لتدخلاتها التي تصل أحياناً إلى تحديد موقع الخبر على الصفحة الأولى.

وتحتل المواضيع السياسية الحيز الأكبر من مساحة الصحف، وتقدم في قوالب وأنماط جامدة. وتقدم الضحايا كأرقام صماء بلا أنسنة. وقليلة هي المرات التي يتم تنطيقها والكشف عن بعدها الإنساني. فلا يوجد تحقيقات تتناول قضايا المجتمع وأداء السلطة وتكشف مواطن الخلل في عمل المؤسسة. وقليلة هي القصص الصحافية التي تشرك الناس في طرح مشكلاتهم ومعاناتهم ومطالبهم ومواقفهم. وتستعيض الصحافة اليومية عن هذا بالنقل والاقتباس من مصادر المعلومات ووكالات الأنباء والصحف الأخرى وصفحات الإنترنت. فالموضوعات الدولية والعربية والإسرائيلية والآراء والتقارير الاقتصادية والرياضية والفنية والثقافية كلها يتم نقلها بشكل شبه كامل، وبالتالي فإن حجم المادة المنتجة يظل محدوداً أقل من الثلث. ويرتبط ذلك بافتقاد المجتمع الفلسطيني لمراكز ومؤسسات متخصصة في إنتاج المعلومات أو جمعها ومعالجتها وتوظيفها، كما يفتقد الإعلام لكادر مهني مدرب ولموازنات قادرة على التشغيل بمستوى مهني مقبول. وهذا يدفع الصحف للاعتماد على مصادر بديلة متوفرة بيسر وسهولة. وأحياناً يتم النقل من دون ذكر المصدر ولا تاريخ صدور المادة كما يحدث في صحيفة القدس على نحو خاص. وقد يتبادر للقارئ أن نعوم تشومسكي وروبرت فيسك وتوماس فريدمان وهيكل وغيرهم من نخب الصحافيين يكتبون خصيصاً لصحيفة القدس، مع أن مادتهم منقولة عن مصادر أخرى. إن الاستسهال في تعبئة أكثر من نصف الصحيفة، وأحياناً ثلثها من مصادر أخرى، يصرف الاهتمام عن انتاج إعلاميين وإعلاميات جدد أو استيعاب الخريجين. ويلاحظ أن الأسماء الجديدة قليلة أو نادرة، خاصة

في مجال التحقيقات الميدانية والمساءلة. فقد احتل إعلاميون مواقع ما زالت حكراً عليهم في ما يشبه نظام الكوتة، وقد شاخت كتاباتهم، ورغم ذلك فما زالوا يحتلون تلك المواقع. ولهذه الأسباب، فإن السجالات النقدية شبه مفتقدة، ولا توجد منافسة بين الصحافيين، وبالتالي يسود أداء روتيني ممل وكأن المقالات والتقارير تكرر نفسها، خاصة أن موضوعها غالبا ما يكون تحليلاً وعرضاً ونقداً للمواقف والسياسات الإسرائيلية، أما المقالات والموضوعات التي تتعرض للشأن الفلسطيني فهي قليلة ولا تتجاوز نسبتها الـ ٣٠٪ من إجمالي المقالات والتقارير.

لا توجد للصحف هيئات تحرير أو مجالس تحرير تملك صلاحيات وضع سياسة عامة، ولا التقييم والتصويب. وغالباً ما يتحكم بالصحيفة مسؤول مطلق الصلاحيات لا يشاركه هيئة أو حتى مستشارون. وساهم غياب هيئات ذات صلاحيات في بقاء الصحف على حالها من دون تطوير وتجديد، ومن دون حتى مراكمة للخبرة. وقد حولت هذه العلاقة الأبوية مجموع المحررين إلى منفذين مطيعين لأهواء ورغبات ومواقف رؤساء التحرير الذين يستطيعون وضع خطوط حمراء، خاصة في مجال نقد مظاهر الفساد وتجاوزات السلطة وأجهزتها. ويستطيع رؤساء التحرير نزع صفة الشراكة عن المحررين في مجال صنع سياسة الصحف. وكل من يتمرد على هذه العلاقة ليس له مكان في الصحيفة. إن عدم وجود هيئات مهنية واستشارية يشكل ثغرة كبيرة في إدارة الصحف، وعائقاً كبيراً أمام تطورها، ولا شك في أن ديمقراطية رئيس التحرير ونزاهته تقاسان أولاً بمدى تحويل الصحيفة إلى مؤسسة. هذا التحويل الذي يبدأ بتوزيع الصلاحيات وبتقسيم عمل يؤدي إلى الشراكة والمساهمة في صنع سياسات الصحيفة. وبعد ذلك يكون من السهل وجود شفافية داخل المؤسسة، تستطيع النطق بكمية التوزيع والبيع الفعلية وبمصادر الدعم أو المورد والإعلانات، توطئة للعب دور الرقابة والمساءلة والشفافية على السلطة وداخل المجتمع. فاذا لم يكن الإعلامي حراً في مؤسسته فكيف به ينتقد مؤسسات السلطة؟ إن الديمقراطية أولاً وأخيراً لا يصنعها غير الديمقراطيين.

الأرشيف الوطني

تشكلت عام ١٩٩٥ لجنة تحضيرية لإنشاء أرشيف وطني بالتعاون مع وزارةالإعلام. وقد استقلت هذه اللجنة عن الوزارة عام ١٩٩٨، ووضعت الخطة التطويرية لإنشاء الأرشيف الوطني. وبقيت المرحلة التحضيرية تراوح في المكان، ولم تتخذ أي إجراءات عملية باستثناء تقديم مسوحات ودراسات، والمشاركة في بعض الندوات ذات الاختصاص، والحصول على بعض المعدات والأجهزة، ولم تخطُ اللجنة أي خطوة في مجال إعداد الكادر المتخصص والمتدرب، وبقيت لجنة الأرشيف الوطني على حالها، تضم سبعة موظفين غير متخصصين، وتفتقد للموازنة والخطط القابلة للتنفيذ. وبتاريخ ٢٠٠٤/٦/٧، صدر قرار عن مجلس الوزراء يقضي بإنشاء أرشيف وطني وإدارة السجلات العامة، وأحيلت مشاريع القوانين إلى المشرّع الفلسطيني. وهي قانون حفظ الوثائق والسجلات العامة الرسمية للسلطة، وقانون الأرشيف الداخلي.[١٨] إذا الأرشيف الوطني ما زال قيد الإنشاء، ولم ينتقل إلى طور الانتاج ليصبح أحد مصادر المعلومات المهمة، وما زال يفتقد إلى المقومات الضرورية بالحد الأدنى، سواء على صعيد الموازنة أو على صعيد الكادر والخطط المستمدة من تجارب ناجحة. ومازال مشروع قانون حق المواطن في الحصول على المعلومات في أدراج لجان المجلس التشريعي.

الإنترنت

يعتبر الإنترنت من أهم مصادر المعلومات، وهو يوفر للمؤسسات والأفراد والجمهور فرصاً لمعرفة الأسرار الرسمية والإحصاءات وأهم الإصدارات تمكن المواطنين والإعلاميين من معرفة حجم الدعم المالي للسلطة والمؤسسات، وشروط القروض والمساعدات وأوجه صرفها. وقد أطلق على نشر المعلومات إلكترونياً بطريقة منظمة ووضعها في خدمة الجمهور مصطلح "الحكومة الإلكترونية"،

[١٨] مقابلة مع مدير عام الأرشيف الوطني، ا. محمد بحيص.

حيث صار بالإمكان استخدام الانترنت في تقديم طلبات الخدمات الحكومية، وتجديد الرخص، وطلب بيان الضرائب، والقوانين والإجراءات، وطرح المناقصات والعروض، وشراء الحاجيات... إلخ، وكل هذا في الدول المتقدمة. إن الوصول المباشر بهذه الطريقة المنظمة إلى مصادر الحكومات هو النقيض للكتمان والسرية التي تسود في سائر الحكومات اللاديمقراطية، فالسرية تعني وجود بيئة قمع وفساد وانتهاكات. لكن هذه العملية تحتاج إلى تشريع وأنظمة. وفي تطور لافت، أصبحت مؤسسات السلطة الوطنية مربوطة على الشبكة، ويمكن التعرف على الموازنة السنوية، مثلاً، عبر صفحة وزارة المالية. ويمكن معرفة القوانين ومشاريع القوانين من صفحة المجلس التشريعي، وكذلك فيما يتعلق بالصحة والتعليم. وهناك منظمات غير حكومية أحزاب وجمعيات وأندية حوار ومراكز إعلامية ومراكز استطلاع الرأي وجامعات ومراكز أبحاث ومنظمات حقوق الإنسان والصحف والمجلات... إلخ. حتى الآن لا يوجد قانون يحدد قواعد معينة لإنشاء موقع أو استخدام الشبكة. ويلاحظ أن بعض الصحف السياسية التي توقفت عن الصدور ورقياً، عاودت الصدور كصحف إلكترونية مثل: "المسار" "والهدف" و "الرسالة" وغيرها، كما يلاحظ أن الإنترنت ما زال في متناول النخب ويستخدم ضمن حدود ضيقة، لكنه يشكل فرصة جدية للانفتاح على العالم الخارجي واختراق الحصار والوصول إلى المعلومات والتواصل مع مجموعات التغيير ومكافحة الفساد، وفتح الحوار بين ابناء الشعب الفلسطيني في الوطن والخارج، غير أن المشكلة الحقيقية، تكمن في اعتماد مصادر المعلومات حول الوضع الفلسطيني على مواقع الإنترنت وصحف إسرائيلية أو أجنبية بالدرجة الأولى. وهذا الحال سيستمر طالما لم تقدم المصادر الرسمية الفلسطينية المعلومات.

- **المحطات الإذاعية والتلفزيونية:**

للوهلة الأولى يعتقد المراقب أن وجود ٣٢ محطة تلفزيونية خاصة و٣١ إذاعة خاصة يوحي بوجود إعلام مستقل أو موازٍ للإعلام الرسمي. ومن الناحية النظرية، فإن هذا الكم من التعدد يشكل مؤشراً ومقدمة لوجود إعلام خاص ومستقل منافس للإعلام الرسمي وشبه الرسمي، ولكن عند التدقيق في التجربة فإن الصورة مرتبكة ومشوشة.

فقد أوضحت جميع المحطات الخاصة باستثناءات محدودة أن الأسباب والدوافع وراء تأسيسها هي أسباب تجارية. وقالت ١٠ محطات إن السبب التجاري سبب وحيد، بمعنى وسيلة للعيش، وقالت ٢١ محطة إنه سبب ضمن أسباب أخرى، فيما قالت ٨ محطات إن السبب الآخر يجب أن يكون للفلسطينين صوت في وسائل الإعلام يعبر عنهم. وقالت ٦ محطات إن السبب الآخر هو لمعالجة المشاكل اليومية. وقالت ٦ محطات أخرى إن السبب الآخر هو تقديم التدريب الصحافي[١٩]. إن هذه الاستبانة تؤكد افتقاد هذا النوع من الإعلام الخاص وبأغلبيته الساحقة لمشروع ثقافي أو ديمقراطي أو تنويري. ويتفق هذا التقدير مع حقيقة عدم وجود رأس مال كبير أو متوسط حاول الاستثمار في مجال الإعلام.

إن هذه المحطات تعتمد الاعلان والدعاية ورعاية البرامج كمصدر وحيد لتمويلها، ولا تنتج مادة محلية إلا بشكل محدود وتعتمد على النقل المباشر من الفضائيات، وتعتمد المحطات على أشرطة الأفلام والمسرحيات والأغاني المتوفرة في السوق، والتي عفا عليها الزمن، وتملأ مساحات الفراغ بما تيسر من المسلسلات والأغاني الخالية من الذوق الفني، وبعض المحطات تقدم أغاني الأعراس،

[١٩] الإعلام وحرية الرأي، ص١١٩، مصدر سابق.

وبرامج دينية "نمط المولد"، وما عدا بعض البرامج القليلة التي تقدم فائدة ما، خاصة في مجالات الحوار والتعليم وتنظيم الأسرة والثقافة ونقل بعض جلسات المجلس التشريعي ونقل انتهاكات وجرائم قوات الاحتلال، فإن أغلبية البرامج لا تساهم في مواجهة الفساد وتكرس أنماطاً مختلفة من الثقافة. أما دور الرقابة والمساءلة والنقد وحتى عرض المشكلات فهو قليل جداً ونادر لدى بعض المحطات ومنعدم لدى أكثرية المحطات.

كان الموقف الرسمي من الإعلام الخاص متبايناً بين اتجاه مؤيد للتعددية، مثّلته وزارة الإعلام، واتجاه معارض، مثّلته أوساط هيئة الإذاعة والتلفزيون، خاصة مركز غزة، وأوساط في وزارة الداخلية، وأوساط الأجهزة الأمنية. وكانت الغلبة للاتجاه الأول، وبدت وزارة الإعلام كأنها منحازة للإعلام الخاص على حساب الإعلام الرسمي. ويمكن القول إنه سوى المحطات التي تمتلك خلفية سياسية أو تحاول أن يكون لها دور سياسي، وهي محطات محدودة جداً، إضافة لتلفزيون القدس التربوي الذي اشتهر بنقل اجتماعات المجلس التشريعي في بث حي ومباشر، فإن ما تبقى من المحطات لا تخوض صراعاً ديمقراطياً، أو تراجعت عن خوض الصراع بعد أن تعرضت لإجراءات القمع من قبل بعض الأجهزة الأمنية. ولا تملك المحطات كادراً إعلامياً ولا هيئات مهنية واستشارية بسبب فقدان الخبرة وضعف الأهلية وغياب التقاليد وشح الموارد. فلا يتجاوز عدد العاملين في أكثر المحطات يسراً ١٠ موظفين. ويفتقد معظمهم للخبرة المهنية. لقد أثبتت التجربة أن بعض محطات المرئي والمسموع القليلة قدمت نموذجاً إيجابياً محدوداً في مجال طرح قضايا المجتمع ونقدها، وطرحت أسئلة حافزة للحوار.

إعلام المجتمع المدني: تنظيمات سياسية

اعتمدت فصائل م.ت.ف نظام الكوتة أو المحاصصة، الذي كرس التعددية السياسية والتنظيمية والايدولوجية، عبر تمثيل بالتفاوض بين قادة الفصائل وليس بالانتخاب أو التزكية الشعبية. وانسحب نظام الكوتة على التجمعات السكانية والاتحادات القطاعية والمهنية. وقد ساهم هذا النظام التعاقدي في تهميش دور المؤسسات الوطنية من خلال حصر عملية صياغة المواقف وتركيب الهيئات والمؤسسات في يد التنظيم الأكبر وأعوانه. لقد هيأ هذا الوضع لعملية تغيب المؤسسات والهيئات الوطنية والحزبية على حد سواء، كما هيأ لاحقاً لعملية تغيب دور فاعل للمعارضة. وقد بقيت شعارات الإصلاح فترة طويلة حبراً على ورق، ولم تجد صدى جماهيرياً، كونها لم تترافق مع عملية المحاسبة للأفراد الذين ثبت أنهم أساءوا استخدام الموقع العام وأهدروا ونهبوا المصادر العامة، كما لم تترافق مع إصلاح لبنية الفصائل وإصلاح العلاقة بالجمهور.[٢٠] وافتقدت غالبية منظمات المجتمع المدني لتقاليد الممارسة الديمقراطية، بعض المنظمات التي تملك مواقف ديمقراطية وتطرح مطالب إصلاحية، لكنها لا تنتمي ولا تصب في مشروع ديمقراطي له آلية عمل يكون الإعلام في صلبها. وبالتالي لا تشعر هذه المؤسسات أنها بحاجة للإعلام كعامل أساسي في النضال الديمقراطي من أجل انتزاع الحريات. وبمعنى آخر، فإن النخب السياسية والثقافية لا تلتفت لموازين القوى أو لضرورة كسب الرأي العام وإعادة تشكيله باتجاه تبادل السلطة كذروة للعملية الديمقراطية، ولما كانت الديمقراطية شكلاً منفصلاً عن الحاجة للتغيير من وجهة نظر المؤسسات، فإن الإعلام يبدو حاجة كمالية وديكوراً لتزيين المشهد وليس عاملاً مقرراً لا بديل عنه للبناء والتغيير. إن التكنولوجيا والثروة الرقمية لا تحدث التغيير وحدها ومن تلقاء نفسها، لا بد أن يحدث التغيير في المناخ السياسي وأن تتوفر إرادة التغيير السياسي المرتبطة بالحاجة والمصلحة العامة. وهذا يؤكد دور المجتمع المدني

---

[٢٠] النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ١٩٩٨، ص ٦٢.

بأحزابه ومؤسساته في دمقرطة المجتمع ورفع سقف الحريات. وهنا يأتي سلاح الإعلام ودوره في مناقشة القضايا الحقيقية التي تهم الناس وفي الاشتباك مع القيم البالية التي يتمسك بها المجتمع، فهل تقوم صحافة التنظيمات والأحزاب بهذا الدور؟ من المعلوم أنه توجد ١٢ صحيفة ومجلة دورية تابعة للتنظيمات السياسية، ولا توجد صحيفة يومية واحدة لأي من التنظيمات والأحزاب. كما أن معظم هذه الصحف توقف بعد السنة الثانية من الانتفاضة بفعل الإجراءات الإسرائيلية. وعندما يقال لا توجد صحيفة واحدة يومية فهذا يعكس ضعف الاهتمام بسلاح الإعلام في الصراع الديمقراطي المفترض من أجل تبادل السلطة، وضعف الاكتراث بالرأي العام الا من زاوية حشده في مناسبات معينة. وما يهم هذه الصحافة بالدرجة الأولى نشر أنشطتها ومواقفها وخطب ومقابلات القادة والمسؤولين. وتركز على أهدافها الخاصة أكثر من اهتمامها بالأهداف العامة والمشتركة. ويغلب الطابع السياسي على هذا النوع من الصحف، فلا تكترث بقضايا المجتمع، ولم يسبق أن طرحت موضوعات عامة كالفساد من خلال تحقيقات محددة. ولم تسلط الأضواء على مشكلات من نوع أزمة النقابات والاتحادات الشعبية، ومسؤولية كل طرف في الخروج من الأزمة، وتدافع هذه الصحافة عن الحريات فقط في حالة تعرضها للقمع والتضييق. وتحتل قضايا الصراع مع الاحتلال الوزن الأكبر والطاغي من مساحة الصحف الحزبية أيضاً.

نظرياً، تملك صحافة الفصائل والتنظيمات إمكانية نقد ومعارضة السلطة بمستوى يتجاوز كثيرا السقف الذي وضعته لنفسها أو مارسته خلال تجربتها. وفي الغالب فإن صحافة المعارضة اليسارية (المسار، الهدف، صوت الوطن، نضال الشعب... وغيرها) تكاد لا تصل إلى سقف النقد للصحف شبه الرسمية! في الوقت الذي تتجاوز فيه "الرسالة" الناطقة باسم "حماس" ذلك السقف في الموضوع السياسي. بعض القوى السياسية تفسر "الانضباط فوق العادة" لصحافة التنظيمات وعدم فتح ملفات الفساد بالخشية من حرمانها من حصتها المالية من الصندوق الذي تتحكم فيه السلطة التنفيذية بالكامل.

ولأن قوى المعارضة لا تخوض معركة الديمقراطية في الواقع، فإنها تفرط بسلاح الإعلام ولا تستخدمه في عملية استنهاض المجتمع، وتكتفي بالحفاظ على مواقعها ضمن نظام الكوتة الغابر.

وتفتقد الصحافة الحزبية للكادر الإعلامي المؤهل وللإمكانات المادية وتعتمد هذه الصحف بشكل رئيسي على الأعضاء الحزبيين ممن يتوفر لديهم قدر من الخبرة الإعلامية –قد لا يكون كافياً–. ويندر أن تستضيف رأياً آخر، فالمواقف يتعين أن تكون منسجمة مع سياسة التنظيم ومواقفه، ومقارنة بمراحل انطلاقها الأولى فإن الصحف المعارضة سجلت خفوتاً وتراجعاً في مختلف المجالات، سيما في قضايا الديمقراطية ومعارضة الفساد وفي موضوعات الثقافة.

وإلى جانب الصحافة الحزبية، تصدر مجموعة من الملاحق الاسبوعية ونصف الشهرية والشهرية. ويتجاوز عددها الـ ١٢ ملحقاً. وتتخصص هذه الملاحق بموضوعات مختلفة كصوت النساء والبيئة والعمل الأهلي وآفاق برلمانية ونداء الطفولة والصحافي وغيرها. ويمكن تمييز "صوت النساء" من زاوية الانتظام والحضور، و"آفاق برلمانية" من زاوية اهتمامها بالتحقيقات ومساءلة أعضاء المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية في قضايا تهم المواطنين. بشكل عام تثير هذه الملاحق مجموعة من القضايا المهمة ولكن مستوى الطرح يبقى محفوفاً بالحذر الذي يبتعد كثيراً عن الخطوط الحمراء للسلطة. وذلك خشية من غضب الرقيب السياسي والاجتماعي والديني. إن هذه المنابر حذرة أكثر من اللازم، وينعكس حذرها في إضعاف دورها الديمقراطي والتنويري.

الواقع القانوني المنظم لعمل الإعلام

جاء في القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية نص صريح حول حرية الرأي والتعبير في المادتين ١٩ و ٢٧، حيث نصت المادة ١٩: "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون".

في حين نصت المادة ٢٧ على:

١-"تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله القانون وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون."

٢- حرية وسائل العالم المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث وحرية العاملين فيها مكفولة وفقاً لهذا القانون والقوانين ذات العلاقة.

٣- تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي.[٢١]

المادتين رقم ٢٢ و٢٣ من مشروع الدستور الفلسطيني تستند إلى المادة ١٩ من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية الذي يشكل ناظماً للتشريعات المدنية والسياسية لكل البلدان التي وقّعت عليه وهي الأكثرية الساحقة من دول العالم.

بتارخ ١٧-٦ -١٩٩٥ وافق مجلس السلطة الوطنية على قانون المطبوعات والنشر الذي صدر باسم رئيس اللجنة التنفيذية، رئيس السلطة الوطنية، ياسر عرفات، وبقي ساري المفعول حتى اليوم من دون أن يعرض أو يناقش في المجلس التشريعي.

---

[٢١] القانون الأساسي المعدل، ٢٠٠٣، ص١١،ص١٥.

ويلاحظ أن قانون المطبوعات والنشر استهدف قضايا الطباعة والنشر، ولم يشمل المرئي والمسموع والإنترنت الذي كان حديث التداول انذاك، وقد اضطرت وزارة الإعلام لاستصدار مشروع قانون للمرئي والمسموع، لكنه بقي مشروعاً ولم يقر، ورغم ذلك تم الاستئناس به في إصدار التراخيص وكأنه يزاول مهمة القائم بأعمال القانون.

هل يضمن قانون المطبوعات والنشر حرية التعبير والرأي بما يساعد على كشف الفساد؟

أولاً: المواد ٤،٣،٢ تجيز حرية الصحافة والتعبير والرأي والبحث عن المعلومات، لكن هذا النوع من الاجازة[٢٢] أقل من المستوى المحدد والقاطع الذي ورد في نصوص القانون الأساسي والدستور المبينة أعلاه، فالنصوص الأولى تتعامل مع الحرية كحق "الحق في التعبير وتأسيس الصحف حق للجميع"، وحرية وسائل الإعلام مكفولة بالقانون. أما في نصوص قانون المطبوعات والنشر، فإن الحرية غير مرتبطة بالحق ولا مكفولة بقوانين أخرى، وثمة فرق بين حرية مسموح بها مقدمة من طرف لآخر وحرية تعتبر حقاً طبيعياً ملزماً. فعندما تكون الحرية حقاً، كما ورد في القانون الأساسي ومشروع الدستور، فإن المساءلة والمحاسبة تشق طريقهما وتؤدي غايتهما في مكافحة الفساد. لكن الحرية المنصوص عليها في قانون المطبوعات مقيدة وملتبسة، ولا تدعم بالتالي التصدي للفساد إلا في حدود ضيقة.

ثانياً: قانون المطبوعات يجيز البحث عن المعلومات والأخبار من مصادرها، من دون أن ترتقي الإجازة إلى مستوى الحق في الحصول على المعلومات فقد جاء في المادة (٦): تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحافي في الاطلاع على برامجها ومشاريعها، وهذا النص الفضفاض والغامض الذي يحتمل التأويل يقيد حرية الوصول إلى المعلومات، تلك الحرية التي تحتاج

[٢٢] قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٩٥، ص ٣.

لقانون خاص "يضمن للمواطنين حق الوصول إلى المعلومات الرسمية"، كما هو الحال لدى العديد من الدول التي استحدثت أيضاً مجالس خاصة لكشف المعلومات. يذكر هنا أن الأمم المتحدة تعد إعلاناً لحرية الوصول إلى المعلومات من أجل التصويت عليه واعتماده.

ثالثاً: المادة (٧) تضع قيوداً صريحة على الحريات التي أجازتها المواد السابقة من خلال "الامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة"، وعدم الإخلال بالأخلاق والقيم والتقاليد الفلسطينية، فكل عنوان من هذه العناوين له أكثر من مفهوم وتفسير ويعود ذلك للثقافة والمفاهيم والوعي.

وفي حالة التباين، فإن المفهوم الذي تتبناه الجهة السلطوية هو الذي يسود ويعتمد، وبالتالي فإن هذه المواد تتيح للسلطة ان تمنع النشر والتعبير وتعاقب عليه، خاصة إذا كان نقداً لأداء السلطة وكشفاً للفساد الذي تمارسه، وفي هذه الحالة، وهي حالة شائعة، فإن نص القانون يقيد الحريات ويمنعها.

رابعا: المادة ٣٧ تحظر نشر مقالات من شأنها الإساءة إلى الوحدة الوطنية. وتحظر نشر وقائع الجلسات السرية للمجلس الوطني ومجلس وزراء السلطة (لم يكن المجلس التشريعي قائماً)، ونشر مواد منافية للاخلاق والاداب العامة، وكل هذه الموضوعات تحتمل الخلاف، وتحتمل أكثر من تفسير، وخاصة البند المتعلق بالإساءة للوحدة الوطنية. فهل السجال مع قوى وطنية ونقد مواقفها يعتبر إساءة للوحدة الوطنية، مثلاً؟ كما أن محاضر البرلمانات في كل الدول الديمقراطية متاحة للجميع ولا يوجد الا استثناءات محدودة جدا تقيد الوصول اليها. إن هذا النص يسمح أيضاً بالتحكم في المادة الإعلامية إلى المستوى الذي يمس بالحرية المنصوص عليها في المادة ٢ والمادة ٤.

خامساً: المادة ٣٣ من قانون المطبوعات تلزم مالك المطبعة أو مديرها المسؤول بإيداع ٤ نسخ من كل مطبوعة لدى دائرة المطبوعات والنشر قبل التوزيع. ويعتبر هذا المطلب فرض نوع من الرقابة على المطبوعات[٢٣]، ويتيح لوزارة

[٢٣] قانون المطبوعات والتعددية الحزبية، سعيد أبومعلا، مجلة تسامح، آذار ٢٠٠٤.

الإعلام فرصة لتعطيل التوزيع أو حجب المطبوعة لو أرادت ذلك في حالة كان المسؤول غير ديمقراطي. إن هذه المادة تتعارض مع عدم مطالبة القانون بالرقابة المسبقة، ولكن وبالنظر لوجود رقابة لاحقة، فإن هذه المادة تتيح رقابة مسبقة لو ارادت الوزارة، حيث توجد دائرة مختصة بالرقابة في الادارة العامة للمطبوعات والنشر تقوم بفحص ومراجعة كل ما هو منشور في الصحف والمجلات الدورية وغير الدورية والكتب المطبوعة محلياً والمستوردة والمصنفات الفنية، وتعمل هذه الدائرة وفق برنامج رقابي بأولويات يحددها الوزير بالاستناد للقانون وبما يتوافق مع السياسة العامة للحكومة.[٢٤]

سادساً: القانون لا يوضح الإجراءات القضائية فيما يتعلق بتطبيق القانون. ولا يوجد وضوح حول المحاكم والإجراءات القضائية التي ستأخذ على عاتقها الحفاظ على القانون وضمان التمسك به. والنص هنا يسكت عن قضايا الرقابة القضائية والرجوع إلى المحاكم في حال المس بالحقوق ويترك الإعلامي بلا ضمانات. مقابل ذلك، فإن المادتين ٤٣ و٤٨ تتناولان العقوبات المفروضة على من يخالف مواد القانون والتي تتراوح بين نشر اعتذار ودفع غرامة تصل إلى ٦ آلاف دينار أو السجن ستة أشهر.

سابعاً: إن قانون المطبوعات "في محصلته ترك الباب موارباً للسيطرة على وسائل الإعلام وإضعاف حرية التعبير. ورغم ذلك لم تلتزم الحكومة والهيئات الامنية بالقانون إلا في حدود ضيقة. ولم تستند معظم إجراءاتها ضد وسائل الإعلام للقانون. وقد أدى ذلك إلى نشوء رقابة ذاتية هي الأسوأ من بين أنواع الرقابة. والمفارقة الغريبة أن السلطة تستطيع القول إنها تسمح بحرية التعبير والرأي ولا يوجد رقابة مسبقة وتسمح بالوصول إلى مصادر المعلومات، وتسمح بالتعددية... إلخ، وفي الوقت نفسه، فإنها تؤثر على الإعلام بالشكل الذي تريده وقد جعلته يسير في النطاق المحدد لرؤيتها. السلطة تبقي الأبواب مفتوحة على كل الاتجاهات وعدم الالتزام بشيء محدد، لا التزام بالحرية ولا إصرار على القمع المكشوف".[٢٥]

---

[٢٤] الإدارة العامة للمطبوعات والنشر، هيكلة وزارة الإعلام.

[٢٥] الإعلام وحرية الرأي، مصدر سابق.

ثامناً: بالرغم من الملاحظات السابقة، يمكن القول إنه يوجد اقرار قانوني بتعدد وسائل الإعلام الذي ينطوي على الاعتراف بالرأي الاخر و تفاعل الآراء وتصادمها، بما يخدم عملية الإصلاح والمكاشفة و تبيان مكامن الخطأ ومظاهر الفساد و الممارسات اللاديمقراطية. إن هذا يعني كسر احتكار السلطة للإعلام وطرح الرأي و الرأي الاخر حول الحريات العامة والديمقراطية وسوء استخدام السلطة والمال العام . لقد امتلك الإعلاميون سلاحاً قانونياً محدوداً، لكن هذا السلاح بقي معطوباً.

مراسيم مناهضة للقانون

- المرسوم الرئاسي رقم (٣) لمنع التحريض: صدر بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩، "الذي يمنع كل شكل من أشكال التحريض تحت طائلة العقوبة"، وقد اعتمد على قانون الانتداب البريطاني لعام ١٩٣٦، وأوامر مصرية في قطاع غزة عام ١٩٦٢، وقانون العقوبات الأردني لعام ١٩٦٠.
- إعلان حالة الطوارئ بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢.
- الامتناع عن التحريض والدعاية العدائية (اتفاقية طابا) ١٩٩٥.

انتهاكات القانون

بعد ٢٧ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي الذي نكل بالصحافة وأخضعها لأنظمة وقوانين جائرة جاء عهد السلطة الوطنية. ومنذ تأسيسها بدأت محاولة لانطلاقة الإعلام بزخم غير مسبوق. وبدأ معها صراع خفي ومعلن بين السلطة والإعلام حول الحرية والصلاحيات والحيز الذي يحتله كل طرف، ولكن سرعان ما حسم الصراع لمصلحة السلطة التي بقيت تراوح في اطار "لا التزام بالحرية ولا إصرار على القمع المكشوف"، ومارست السلطة رقابة عن طريق الإيماءات والتهديدات غير الرسمية. ويلاحظ أن المرحلة الأولى الممتدة من أواسط ١٩٩٤ وحتى نهاية ١٩٩٥ حددت معالم الطريق لكل طرف. ومنذ عام ١٩٩٦ وحتى اندلاع الانتفاضة، تحولت الرقابة إلى رقابة ذاتية. وشهدت فترة الانتفاضة تحسناً في مجال حرية التعبير والنقد.

أبرز انتهاكات السلطة[٢٦،٢٧]

- إغلاق صحف: "الأمة، فلسطين، أخبار البلاد، الوطن، الاستقلال"، بسبب التضييقات والاعتقال الذي تعرض له رؤساء التحرير في العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥ لنشرهم مواد نقدية للسلطة.
- احتجاب صحيفة النهار الموالية للأردن بشكل نهائي عام ١٩٩٧ بعد أن تعرضت لإجراءات متكررة.
- مصادرة جميع نسخ جريدة النهار ومجلة أخبار البلاد، لأنهما لم تبرزا الاعتراض الفلسطيني على فقرة القدس في معاهدة السلام الأردنية واحتجاز جميع أعداد القدس والنهار والمنار، لأنها لم تلتزم بالتعليمات حول عدد المشاركين في تظاهرة "حماس"، وصادرت السلطة بطاقات هوية الموزعين الرئيسيين.
- اعتقال متكرر للصحافي طاهر شريتح، واعتقال ماهر العلمي لأنه نشر أخباراً في صفحة داخلية بدلا من الأولى في صحيفة القدس، واعتقال إياد السراج بسبب مقالة ضد السلطة، وإطلاق الرصاص على عبد الستار قاسم على خلفية نشر مقال ضد السلطة.
- اغلاق جماعي لمحطات الإذاعة والتلفزيون المحلية في نهاية شباط ١٩٩٦، وإغلاق جماعي ثان في تشرين الأول ١٩٩٦ بعد انتفاضة النفق، وإغلاق ٨ محطات أثناء العدوان والقصف الجوي للعراق عام ١٩٩٨.
- إغلاق تلفزيون "الفجر الجديد" في طولكرم عام ١٩٩٨ لمدة خمسة أشهر على خلفية بث تقرير عن اغتصاب فتاة.
- احتجاز الصحفي داود كتاب أسبوعاً عقب بث جلسات المجلس التشريعي.
- فصل مذيعة صحافية من صوت فلسطين عام ١٩٩٦ بعد إجرائها مقابلة مع دكتور في كلية النجاح انتقد فيها الشرطة.

---

[٢٦] التقرير السنوي الثامن والتاسع لحقوق المواطن، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن.

[٢٧] الإعلام وحرية الرأي، مصدر سابق.

- حصلت "الرسالة" على قرار من محكمة العدل يقضي بإعادة فتح مقر الصحيفة عام ١٩٩٨، ولكن لم تسمح السلطة بفتحه حتى نهاية ٢٠٠٣.
- اقتحام مكتب التلفزيون الألماني في غزة لمصادرة شريط (٢٠٠٢).
- اقتحام مكتب قناة الجزيرة في غزة وإلقاء القبض على سيف الدين شاهين، مراسل الفضائية ٢٠٠٣/١/٦.
- اقتحام مكتب "العربية" الفضائية في رام الله، وتحطيم بعض الأجهزة على خلفية تغطية أخبار المشاحنات حول تشكيل الحكومة ٢٠٠٣/٩/١٣.
- مصادرة أعداد صحيفة الايام أثناء دخولها غزة ٢٠٠٣/٩/١٤.
- اقتحام تلفزيون القدس التربوي في البيرة وتحطيم أجهزة البث ٢٠٠٤/٢/٢.
- اغتيال الصحافي خليل الزبن في ظروف غامضة في آذار/٢٠٠٤.
- الاعتداء على الصحافي جمال العاروري في نيسان ٢٠٠٤.

ملاحظة: بعض الاعتداءات تقوم بها مجموعات مسلحة لا تعبر عن موقف رسمي للسلطة.

إن مجمل الانتهاكات الموثقة وغير المعلنة أو المعروفة أضعفت بشكل ملموس حرية التعبير والتعرض لقضايا الفساد وسوء استخدام السلطة والقمع، وقادت الإعلاميين إلى ممارسة الرقابة الذاتية، وهي أسوأ أنواع الرقابة وأكثرها ضرراً. وبلغت الرقابة الذاتية ذروتها بعدم نشر صحيفة القدس خبرا حول اعتقال أحد محرريها، وعدم إشارة محطات إذاعية وتلفزيونية لإجراءات العقاب التعسفية التي تعرضت لها، ومطالبة الصحافيين الذين أدلوا بشهاداتهم وآرائهم حول انتهاكات السلطة ضد وسائل الإعلام بعدم نشر أسمائهم.

تغطية الفساد: مهمة خطرة*

قام الصحفيون المستقلون في رأيهم بلعب دور بارز في تعزيز الديمقراطية لعدة سنوات، لأنهم قاموا بعملهم على أفضل وجه. وقد عرّض عدد كبير منهم حياته وحريّته للخطر من أجل تعزيز الحكم المسؤول المرتكز على الشفافية والعمل المشترك. وقد اغتيل ثمانية وستون صحفياً عام ٢٠٠١، ويعود سبب اغتيال خمسة عشر صحفياً منهم إلى أعمال استقصاء عن قضايا الفساد، وهذا رقم ينذر بالخطر.

مبادرات إعلامية لمواجهة الفساد**

- مبادرة تدعى برنامج الصحفيين في مواجهة الفساد التي تأسست عام ٢٠٠٠، وقد استحدثتها "بروبيداد" وهي منظمة غير حكومية في السلفادور تعزّز الديمقراطية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. بروبيداد عبارة عن جهاز بريد الكتروني منظم يسهل تبادل المقالات والآراء والتصريحات والاتصالات والموارد بين الصحفيين الذين يحققون في الفساد في أمريكا اللاتينية. يقوم الحفيون بالتعريف عن أنفسهم إلى وسيط كي يقدموا أوراق اعتمادهم، ولكن الجهاز يضمن عدم تسمية الصحفيين الذين يخافون من الاتهامات المضادة. لم تراجع بروبيداد الواقع العام لهذه المبادرة بعد، ولكن أكثر من ٦٠٠ صحفي وقعّوا على الانضمام إليها.
- ومبادرة أخرى عبارة عن موقع الانترنت من أجل الصحفيين في أفريقيا، الذين يعدّون تقارير عن الفساد أسسها الاتحاد الدولي للصحافة. وهي ممولة من قبل اللجنة الأوروبية. موقع الاتحاد الدولي للصحافة على الانترنت IFJ-PA يقدّم المعلومات دون مقابل ويتصل بالصحفيين الأفارقة الذين يحضرون تقارير عن قضايا المال والفساد. ينخرط الصحفيون في العضوية عن طريق تزويد وسيط موقع الانترنت بمؤهلاته المطلوبة.

* Article 19 ، مبادئ حول حرية التعبير وقوانين البث، ٢٠٠٢

** التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٣

دور الإعلام في محاربة الفساد[٢٨]

ثمة إقرار متزايد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وما يدعم أو يؤكد وجود الفساد:

- نتائج استطلاعات الرأي العام الفلسطينية منذ عام ١٩٩٧ وحتى الآن، وقد وصلت نسبة من يعتقدون بوجود فساد إلى ٨٤٪، ووصلت نسبة من يطالبون بمحاسبة من تثبت عليهم تهمة الفساد إلى ٩٥٪.
- تقرير الفساد الدولي الذي وضع فلسطين في المرتبة ٧٨ ضمن قائمة الدول التي تعيش حالة الفساد عام ٢٠٠٣ وتقرير عام ٢٠٠٤ الذي وضع فلسطين في المرتبة ١٠٨.
- استفتاء البنك الدولي الذي اعتبر الفساد في فلسطين ثاني أكبر عقبة تواجه المجتمع الفلسطيني.
- تقارير المجلس التشريعي.
- خطاب الرئيس الراحل ياسر عرفات الأخير أمام المجلس التشريعي الذي أكد وقوع ممارسات خاطئة ومرفوضة من قبل بعض المؤسسات، وأساء البعض استخدام مواقعهم، وأساؤوا أمانة وظائفهم ولم يبذل الجهد الكافي لتعزيز سيادة القانون وتكريس مبدأ المحاسبة.

---

[٢٨] التقرير العالمي للفساد، الايام ٢٠٠٣/٥/٢١.

صحفيون دخلوا التاريخ[٢٩]

بعض مئات الصحافيين قتلوا أو اختفوا أو سجنوا في سياق بحثهم المتواصل عن الحقيقة، وتفنيدهم لمزاعم المعتدي، فقد سقط سبعة إعلاميين فلسطينيين وصحافي ايطالي وصحافي بريطاني أثناء توثيقهم لجرائم الاحتلال الإسرائيلي، في حين سقط ١٥ إعلامياً من جنسيات مختلفة، بينهم فلسطينيان، أثناء تغطيتهم للعدوان الأميركي البريطاني على العراق، وأثناء رقابتهم على مصالح الناس باعتبارهم الحلقة الأساسية بين الحكام والمحكومين، وفي سياق محاولاتهم تعزيز ثقافة ترفض الفساد وتنحاز لقيم النزاهة ونظم المساءلة وتحرض على التغيير.

مقابل ذلك، هناك صحافيون يبرمون الصفقات ويغطون على الفساد، ويلعبون دور البوق للسلطة، ويساهمون في تلقين الفكر الأوحد للناس والحقيقة الواحدة، ويبررون العدوان، ويدافعون عن الحروب والمعتدين. والسؤال: أين موقع الإعلام الفلسطيني؟ وإلى أي صنف من الإعلام والإعلاميين ينتمي إعلاميونا؟ المفهوم السائد والممارس لدى القوى السياسية وأكثرية الإعلاميين يختصر دور الإعلام الفلسطيني في مهمة واحدة هي الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في سعيه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة المستقلة، علماً أن إسرائيل تسعى لدعم وجود سلطة فاسدة، كما أشار بعض الكتاب الإسرائيليين، فعندما طرح سؤال: هل تدعم وتشجع إسرائيل وجود سلطة فلسطينية ديمقراطية وغير فاسدة، انحازت السلطات الإسرائيلية لتشجيع سلطة غير ديمقراطية وفاسدة خلافاً للادعاءات المعلنة. وقد أيدت إسرائيل بالفعل إجراءات قمع المعارضين وشجعت على كل ما من شأنه التضييق على المعارضة، ورفضت تطبيق قرار المحكمة الفلسطينية بالإفراج عن أحمد سعدات، أمين عام الجبهة الشعبية المعتقل في أريحا، رغم ذلك لايمكن تبرير عدم وجود ديمقراطية وتغلغل الفساد،

---

[٢٩] الصحافي المحترف، كتاب تأليف جون هونبرغ.

أو ضعف الديمقراطية الفلسطينية بالعامل الإسرائيلي وحده، خاصة بعد تأسيس السلطة الوطنية واضطلاعها بحكم جزء أساسي (نصف الشعب الفلسطيني). هناك خلل في البنية الداخلية والمنظومة السياسية والثقافية التي تكبح نمو الديمقراطية، فما الذي يمنع ممارسة الأحزاب والاتحادات والنقابات أو المنظمات الجماهيرية للديمقراطية، وما الذي يمنع وجود أنظمة وقوانين ديمقراطية، ويمنع تطبيق القوانين المقرة، وما الذي يمنع وجود إعلام يدعم الديمقراطية ويعززها داخل المجتمع؟ ثمة اعتقاد سائد يقول أن ممارسة الديمقراطية وبناء المؤسسات وتطبيق القانون والمساءلة لا يمكن تحقيقها في مرحلة ماقبل الاستقلال، لأن الانشغال بها سيكون على حساب النضال الوطني ضد الاحتلال. وان محاولة تطبيقها ستحدث خلخلة في الجبهة الداخلية وربما تؤدي إلى انهيار، إن هذه النظرية جد خاطئة، فقد ثبت أن الفساد هو الذي ينخر الجبهة الداخلية ويهدد بحدوث الانهيار، وهو الذي يخلخل التماسك الوطني وينزع ثقة المواطنين بمصداقية المؤسسة ويضعف النضال ضد الاحتلال، والأهم أن التأجيل لايؤسس لنظام ديمقراطي، ولنا في نموذج النظام العربي الذي اعتمد قانون الطوارئ المتناقض مع الحريات بدعوى حالة الحرب والصراع مع إسرائيل، وكانت النتيجة أن هذا النظام فشل في الحرب وقوض مقومات الديمقراطية والتغيير داخل المجتمعات العربية في الوقت نفسه.

إن أخطر ما في التجربة الفلسطينية سيادة المفهوم الذي يهمش النضال الديمقراطي وتحويل كل شيء على الاحتلال، في أوساط الأحزاب والمؤسسات والاتحادات والإعلام، الأمر الذي يستدعي مواصلة الحوار حول الأبعاد المترتبة على هذا المفهوم.

ما هو دور الإعلام في كشف الحقائق السياسية والادارية والمالية والاجتماعية، وفي كشف الفساد وخلق رأي مناهض له وضاغط على الأفراد والمؤسسات المتورطة به؟

ملامح وسمات

أولاً: الاعلام والفساد السياسي

غياب نقد وتقييم السياسة التفاوضية والاتفاقات الناجمة عنها، التي تنطوي على نوع ما من الفساد السياسي، في وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية، إلا من زاوية الإشادة بها، وقد ترافق غياب وتغييب الجدل في الساحة الفلسطينية حول موضوع كبير له صلة بمستقبل الشعب الفلسطيني، مقابل ذلك قامت الصحف الإسرائيلية وبعض الصحف العربية والعالمية بالكشف عن مثالب الاتفاقات وأداء المفاوضين الفلسطينيين المرتجل، خاصة لجهة افتقادهم لاستراتيجية تفاوض ومعلومات وخرائط واستشارات قانونية ووجود ونشوء مصالح تجارية للبعض منهم مع الجانب الاسرائيلي، وبلغ الأمر بأحد المفاوضين الإسرائيليين للقول "إن المفاوضين الفلسطينيين لم يصلوا في عدد من الموضوعات إلى السقف الذي كان الإسرائيليون يضعونه في خطط المفاوضات". كان ينبغي وضع أداء المفاوض الفلسطيني على طاولة البحث، وتقديم المعلومات للمواطنين عبر الإعلام، إلا أن الإعلام لم يحرك ساكناً، وبقيت المعلومات مخبأة لايعرف بها إلا النخبة المفاوضة. إن الاطراف الوحيدة التي قامت بنوع محدود من النقد والتقييم هي منابر المعارضة محدودة التداول وفي حدود ما تسمح به تدخلات أجهزة الامن، قلائل مارسوا النقد والتقييم ولكن من خارج المشهد الإعلامي الفلسطيني، فبقي تقييمهم منفصلا عن حركة الرأي العام، إن عدم تزويد المواطنين بالمعلومات وعدم إتاحة الفرصة أمام نقد وتقييم التجربة قادا إلى إعادة إنتاج المشكلات الأساسية في المفاوضات اللاحقة. إن عدم المعرفة وسيادة السرية يعنيان عدم المشاركة، وارتفاع نسبة الوقوع في أخطاء، وربما تمس الأخطاء المستقبل السياسي وحق تقرير المصير.

ثانيا: الاعلام والانتخابات

تقييم الانتخابات وممارسة الديمقراطية. لم تقم وسائل الإعلام بتقديم أي نقد لسير الانتخابات، في حين انتقدت جميع وهيئات مراقبة الانتخابات المحلية والدولية وعدد من أجهزة الإعلام في العالم بعض جوانب الطريقة التي نظمت بها السلطة الانتخابات، من دون الطعن في شرعيتها، وعلى الرغم من تعطل الانتخابات البلدية ومؤسسات المجتمع المدني كالاتحادات والنقابات لفترة طويلة، وعلى الرغم من انتهاء مدة المجلس التشريعي، فإن موضوع الانتخابات لم يثر في وسائل الإعلام كقضية أساسية في عملية المساءلة والديمقراطية والمحاسبة، ولم يتم التعرض للأسباب الداخلية الحقيقية، عوضاً عن وزن المعوقات الناجمة عن الاحتلال. لم تناقش الانتخابات كحاجة واستحقاق داخليين، بل جرى النظر إليها كحاجة واستحقاق خارجيين، وطالما هي كذلك، فإن التعرض لها يأتي في زوايا المشهد الإعلامي، كبعض المقالات، وحلقات النقاش. وبدورهما، فإن قانون الانتخابات والنظام الانتخابي لم يأخذا حقهما من النقاش الا في بعض المنابر الإعلامية غير الدورية. ولم يكن هناك متابعة جدية لمظاهر الفساد في العملية الانتخابية.

ثالثاً: الكسب غير المشروع من خلال مشاريع استثمار ومضاربات عقارية ووكالات استيراد لسلع استراتيجية من نوع البترول والأسمنت ومواد البناء والاتجار بالأغذية والكماليات... إلخ، وذلك من خلال التحالف بين رجال أعمال ومقاولين ومراكز قوى متنفذة في السطة، وقد أدت هذه الأعمال إلى إثراء غير مشروع وإلى صعود عناصر وفئات من داخل وخارج السلطة، إضافة لوجود امتيازات لدى بعض المواقع في السلطة والاجهزة كالحصول على ثمن ومنازل ومساعدات مالية في مجالات كمالية أو في مجالات لا يغطيها القانون المالي، وترفيعات أو توظيفات من دون التمتع بمقومات تلك الوظائف، وكل هذا يطرح ضرورة المساءلة وطرح شعار: من أين لك هذا؟ ويطرح أيضاً تهمة استخدام المراكز الحكومية، التي من المفترض أن توظف للصالح العام، لمنافع خاصة وشخصية.

رابعاً: لا يوجد تعرض نقدي للفساد الموجود في وسائل الإعلام نفسها، كغياب الشفافية في معرفة الدعم الذي تتلقاه، والاختلال في بنية المؤسسة الإعلامية، حيث يتحكم المسؤول الأول في كل شيء، بما في ذلك حرية التعبير ومستوى النقد والتوظيف، ولا يتعرض للمساءلة، وتغرق المؤسسة بأعداد ضخمة من الموظفين وخاصة أقارب المسؤولين وفوق حاجتها، ولا توجد مجالس أو هيئات إشراف ومرجعيات مهنية ذات صلاحيات، وضعف الاهتمام بقضايا المجتمع عبرالتحقيقات والمساءلة، وضعف الحوار النقدي.

خامساً: حتى قضايا من نوع "الصحة" يحظر تناول "التقصير والأخطاء التي تودي بحياة المواطنين، أو تلحق الاذى بهم. لان التعرض لها من وجهة نظر المسؤولين الإعلاميين قد يلحق أفدح الأضرار بالمؤسسة، والمسؤولية الوطنية تتطلب الحفاظ على المؤسسات الوطنية بالدرجة الأولى حتى ولو كان ذلك على حساب المواطن، كما يقول المسؤولون في الإعلام.

أبرز التحقيقات الصحفية التي حاولت الكشف عن الفساد

* الأسمنت: تحت هذا البند حاولت وسائل الإعلام الاقتراب من بعض القضايا، ولكن لم يكن بالمستوى المطلوب، فقد نشرت بعض الصحف مقالات نقدية لوزارة الاقتصاد ووزيرها ولبعض الشركات التي سربت الأسمنت للسوق الإسرائيلية، وانتهى الأمر عند هذا الحد، ورغم مرور عام على صدور تحقيق في هذه القضية في صحيفة العربي الناصرية المصرية، فإن أياً من وسائل الإعلام الفلسطينية لم تستكمل هذه القضية بإجراء تحقيقات محددة تضع النقاط على الحروف وتدعم بالتالي لجان المجلس التشريعي، وكان التناول على صفحات الإنترنت أوفر حظاً، حيث جرى نشر وتبادل تقاريرالمجلس التشريعي ومقابلات بعض النواب في صحف عربية ومحاولة عمل عرائض جماهيرية تدعو إلى محاكمة ومحاسبة المتهمين. وكان تلفزيون القدس التربوي قد نقل جلسة اجتماع المجلس التشريعي التي تناقش تقرير الرقابة حول الفساد لعام ١٩٩٨، لكنه تعرض للعقوبة جراء ذلك.

- فتحت صحيفة "الحياة الجديدة" ومجلة "النشرة" الصادرة في غزة ملف سبل دعم المنظمات غير الحكومية، لكن فتح هذا الملف جاء في سياق التنافس على الدعم، وليس في سياق الانتصار لمبدأ الشفافية من خلال تقديم المعلومات التي تحدد أوجه الدعم والصرف، وطبيعة التعاون مع الدول المانحة، وقد انتهت الحملة دون الوصول إلى وضع ناظم وأسس للعلاقة والدعم، وفي سياق استعراض المعلومات.[٣٠]

- نشرت صحيفة "الايام" مجموعة من التحقيقات حول صفقة الطحين الفاسد مستفيدة من النقاش الذي جرى في المجلس التشريعي غير أنه لم تتم ملاحقة ظاهرة الاتجار بالأغذية الفاسدة، سيما أن الشرطة تعلن في الصحف بين فينة وأخرى مصادرة وإتلاف كميات من الأغذية الفاسدة، من دون ذكر أسماء التجار الذين ضبطت بحوزتهم، ومن دون اعتقالهم تحت طائلة المسؤولية. والسبب في ذلك يعود كما يقول صحافي مطلع، إلى أن هؤلاء التجار مدعومون من مراكز القوى.

- ونشرت "الايام" تحقيقاً آخر عن استخدام أسطول من السيارات الحكومية لاستخدامات شخصية وفي أعمال خاصة بعد الدوام الرسمي وقد اثار هذا التحقيق ضجة وردود فعل عديدة .[٣١]

- ونشرت "الايام" تقريراً حول البنايات الحكومية المؤجرة والمبالغ الضخمة المهدرة التي تدفعها السلطة أجوراً للمقرات، والتي يمكن استثمارها في البناء.[٣٢]

- ونشرت "آفاق برلمانية" الصادرة عن مؤسسة مواطن سلسة من التحقيقات مثل "الهيئة العامة للبترول مرتع خصب للتلاعب بالمال العام".[٣٣]

---

[٣٠] مقابلة بشار الضامن، سكرتير تحرير "الحياة الجديدة".

[٣١] مقابلة مع حسام عز الدين، مراسل صحيفة الأيام.

[٣٢] مقابلة مع خليل شاهين، المحرر في صخيفة الايام.

[٣٣] آفاق برلمانية ، أعداد ٥، ٧، ٨، ٩، ١١، ٢٠٠٣.

- مقالات الرأي في "الايام" و"الحياة الجديدة" تنتقد مظاهر الفساد في مؤسسات السلطة وتنتقد مسؤولين ووزراء وأعضاء مجلس تشريعي، ويعتبر هذا التقليد مهماً وله تأثيرات وتفاعلات إيجابية لا يستهان بها.
- تنظم بعض محطات التلفزيون والإذاعة برامج (ندوات حوارية) يشارك فيها الجمهور على الهواء مباشرة، وتتضمن هذه البرامج انتقادات وطرح مطالب وأسئلة على درجة من الأهمية.

طغيان الخطاب الشفوي في مواجهة الفساد

فحيثما يحل المرء يستمع إلى نقد مسفيض وجريء، ولهذا الموضوع صلة بالتقاليد الشفوية والسمعية الفلسطينية، وما يؤكد ذلك الإجابات الصريحة التي يقدمها المواطن لاستطلاعات الرأي، ومشاركة المواطنين-الجريئة- على الهواء مباشرة في بعض البرامج غير المعدة سلفاً. إن هذه الظاهرة تؤكد الاستعداد العالي للمشاركة في مكافحة الفساد لدى أكثرية المواطنين في حالة مبادرة القوى السياسية والأهلية لخوض المواجهة.

ان النقد والحوار والمساءلة مازالت تحبو في وسائل الإعلام الفلسطينية، وما زالت محدودة ولا تدخل في صميم عمل الإعلام لإحداث التغيير، وأحيانا تأتي المعالجة بعد فوات الأوان. ولا يوجد نقد للسلطة التنفيذية، إلا بعد استحداث منصب رئيس الوزراء. كما أن هامش النقد للسلطة التشريعية أوسع بكثير من نقد السلطة التنفيذية. ولا يوجد اشتباك مع مراكز القوى لأنها تستطيع إلحاق الاذى بالمؤسسة الإعلامية وبالإعلاميين على حد سواء. ولا يستطيع الإعلام التعرض للتجار والمقاولين الذين يغلبون مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، لأنهم يحتمون بمراكز القوى وبالعائلة والعشيرة.

- قضية الحريق الذي نشب في مصنع الولاعات والذي راح ضحيته ١٢ فتاة عاملة. لم يجر التحقيق في هذه القضية ولم تتم الإجابة عن تساؤلات من نوع: ما هي مسؤولية الاهمال في نشوب الحريق ؟ وما هو دور

الجهات الحكومية؟ وما هو نوع التعويض، وهل كان بمستوى الخسارة؟ اسئلة ذهبت ادراج الرياح وقيدت القضية ضد مجهول!

صوت منخفض للاعلاميين في مواجهة الفساد

١- السكوت الإعلامي الفلسطيني، هو امتداد لصمت الإعلام والإعلاميين العرب على اعتقال وقتل المئات والألوف من المواطنيين والمعارضين. لماذا يصمت الإعلام على قمع الإعلاميين؟ ولماذا تصمت الصحيفة أو المحطة التي يعتقل منها الإعلامي فلا تنشر نبأ الاعتقال وتتجاهله؟ لماذا يطالب الإعلاميون بعدم ذكر أسمائهم بعد ان يقدموا شهادات عن تجاربهم وعن إجراءات القمع التي تعرضت لها مؤسساتهم. انها ثقافة الخوف من السلطات التي قمعت حرية التعبير وانتجت المثقف والإعلامي الخائف والغافل والمنحاز وقليلا من الناطقين.[٣٤]

٢- إن مستوى حرية الإعلام مرتبطة بالعملية الديمقراطية ومرتبط بدور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مجال النضال الديمقراطي. لقد أخفقت الأحزاب في ممارسة دور إعلامي فعال، وفي اثارة جدل مجتمعي حول قضايا تهم قطاعات واسعة من الناس. وفي امتلاك وسائل إعلامية منافسة، وكفّت عن لعب دور رقابي تنويري ناقد وجريء من خلال تقديم رؤى مجتمعية صريحة، ومن خلال وضع هدف التغيير في مركز الاهتمام.

٣- غياب حكم القانون وعدم وجود نظام قضائي مستقل، وضعف وعدم استقلالية هيئات الرقابة الرسمية والأهلية، بما في ذلك ضعف رقابة المجلس التشريعي على السلطة التنفيذية.

٤- غياب الإعلام المستقل أو ضعف دوره لحساب إعلام رسمي وشبه رسمي يخضع لسيطرة السلطة التنفيذية التي تتدخل في جوهر المضمون النقدي للإعلام.

---

[٣٤] المثقفون وامتهان الإنسان، ياسين الحاج ، ملحق النهار الثقافي، ٢٠٠٤/٦/٢٠

٥- الإجراءات القمعية واللاديمقراطية، والتحالف بين مراكز القوى والفاسدين استناداً للمصالح والتنفيعات .

ورغم الملاحظات السابقة، ثمة إمكانية واقعية أمام المؤسسات الإعلامية لإعادة البناء وقطع صيرورة التشكل السلبية-إعادة انتاج بنية اعلام رسمي مشوه- لمصلحة بنية ديمقراطية قابلة للتطور ومواكبة دور فعال في مواجهة الفساد "مرض العصر". إن ما يعزز ويدعم هذه الإمكانية هو استمرار مسار التحول لدى النظام الفلسطيني، ووجود تعددية سياسية في حالة حوار دائم، ووجود جماعات وأفراد يطرحون قضايا الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والانتخابات وحرية التعبير والمشاركة والمساءلة، ووجود وسائل إعلام متعددة تستطيع القيام بدور رقابي قابل للتطور، والأهم من كل ذلك وجود مصلحة حقيقية لدى السواد الأعظم من الناس في التغيير ووضع حد للفساد والفاسدين.

حصر وسائل الاعلام: الثني عن تغطية الفساد*

في دراسة تحليلية قام بها البنك الدولي مؤخراً حول بنية ملكية وسائل الاعلام في ٩٧ بلداً، وجد أن وسائل الاعلام التي تملكها الدولة أقل فاعلية من وسائل الاعلام التابعة للقطاع الخاص في ما يخص مراقبة الحكومة. فالبلدان التي حدّت من تملك الدولة لوسائل الاعلام غالبا ما شهدت تحسنا سريعا في كمية ونوعية تغطية عمليات الفساد. في المكسيك مثلا، أدت الخصخصة الجزئية للإذاعة في عام ١٩٨٩ إلى ارتفاع نسبة تغطية الفضائح الحكومية الناتجة عن الفساد بشكل كبير. مقارنة مع غيرها من القارات الأخرى نجد أن نسبة امتلاك الدولة لوسائل الإعلام ضئيلة في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، بينما قلة من المالكين في القطاع الخاص تحتكر التلفزيون والصحافة. إن هذا الحصر الخاص في ملكية وسائل الاعلام بالإضافة إلى القوانين الموجودة في بلدان أمريكا اللاتينية يقيدان من حرية وسائل الاعلام.

* التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٣

أنظمة الرقابة والمحاسبة في المؤسسات الإعلامية

اذا كان الإعلام سلطة رابعة تمارس الرقابة على السلطات الثلاث الأخرى، وهي السلطة السياسية الاقتصادية والقضائية فما هو الضمان الذي يكفل للإعلام ممارسة الرقابة؟ بمعنى اخر ما هي المرجعية التي يمكن لها ان تتحقق من قيام الإعلام برقابة ومحاسبة نزيهة، خاصة في حالة أن الفساد قد وجد طريقه إلى الإعلاميين ووسائل الإعلام وذلك من خلال:

١- الصفقات التي قد تبرمها وسائل الإعلام مع متنفذين حكوميين ورؤساء أجهزة أمنية، ومن جهة أخرى يمكن أن تقوم وسائل الإعلام بتحوير الأخبار حسب احتياجات المعلنين، وامتداح رجال أعمال واستثماراتهم مقابل رشاوى، ويمكن أن تنشأ روابط لا اخلاقية بين الصحافيين والشركات، ويمكن أن يرتبط الدعم الحكومي أو الخارجي لوسائل الإعلام بالتهاون في الرقابة والنقد، وفي تبرير الإجراءات والانتهاكات أو السكوت عنها. وفي الفترة التي كانت فيها بعض الصحف تتلقى دعماً من دول وجهات عربية، كان الدعم ينعكس على سياسة الصحيفة إزاء الجهات الداعمة وسياساتها.

٢- افتقاد المؤسسات الإعلامية للحد الادنى من المقومات المهنية الضرورية، فالمؤسسات الحكومية الإعلامية متخمة بالعاملين الذين جاءوا "بالواسطة" وبمعزل عن الكفاءة أو حاجة المؤسسة لهم. وهؤلاء لا يخضعون لنظام من التأهيل الذي يساعد على استيعابهم، بل يتحولون إلى جيش من العاطلين عن العمل (بطالة مقنعة). ويتساوى الذين يملكون المؤهلات وهم قلة بالذين لا يملكون، الأمر الذي يدفع إلى هجرة الكفاءات من تلك المؤسسات أو يدفعهم للبحث عن عمل اخر نظراً لقلة الرواتب. والضعف الشديد في مجال تناول قضايا الفساد

والمساءلة والشفافية وضعف النقد ففي معظم الاحيان لا يصل الكتاب إلى سقف النقد المسموح به في القضايا السياسية والاجتماعية. ويلاحظ أيضاً أن أكثرية المحررين ينتمون للمدرسة المحافظة من الزاوية الثقافية والاجتماعية والوعي الديمقراطي، ولا يتمتعون بحس نقدي جريء أو بملكة المبادرة. وينعكس هذا الانتماء على تقاريرهم وموادهم وأخبارهم، على سبيل المثال تجد بعض المحررين مع ممارسة العنف ضد المرأة، ووفقاً لذلك تصبح الوظيفة في المؤسسات الإعلامية منفصلة عن الدور والأداء المهني.

٣- افتقاد المؤسسات الإعلامية الأخرى كالاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء والاستعلامات لمجالس إدارة للتقييم والاشراف، وهيئات استشارية للتخطيط والبرمجة. لا يوجد وحدة رقابة داخلية للمؤسسات الإعلامية الرسمية تكون وظيفتها "مراقبة سير عمل الادارات العامة والتدقيق في مدى التقيد بالتعليمات والقوانين والأنظمة، ومتابعة تنفيذ وتطبيق قانون المطبوعات، وفحص ومراجعة ما نشر في الصحف والمجلات والكتب المطبوعة والمستوردة". والسؤال الذي يطرح نفسه، هل يمكن اعتماد مجالس إدارة لوسائل الإعلام الحكومية؟. والاهم هل يمكن تشكيل هيئة رقابة مستقلة تملك صلاحية اخضاع الهيئات الإعلامية للرقابة والمساءلة ؟ وكذلك تشكيل مجلس شكاوى للمواطنين حول الاضرار التي قد تسببها البرامج الإعلامية أو حجب المواقف؟

ولكن ما يهم هو تمكين كافة الجهات من عرض آرائها بطريقة حضارية وموضوعية. واذا كانت وزارة الإعلام هي بالأساس مجموعة ممتلكات إعلامية للدولة، فإن الإعلام الحر يتعارض مع السيطرة على وسائل الإعلام. وبهذا المعنى فإن وجود أو تشكيل مجلس أعلى للإعلام الحكومي المطعم بديكور الإعلام الخاص ضمن تشكيلته الحالية لا يغير من حقيقة السيطرة في شيء. هناك ضرورة لاجراء تعديلات على وضع الإعلام ليس من خلال استبدال

اشكال السيطرة، وإنما من خلال اجراء تعديلات جوهرية في موقع الاعلام الرسمي في مؤسسات الدولة باعتباره في خدمة الجميع وليس الحكومة وفي حزمة القوانين الإعلامية التي تحدد دور الإعلام . وفي مقدمة ذلك ضمان حق المواطن في الوصول إلى المعلومة الرسمية[٣٥]، فالذي يعرف يستطيع المشاركة في خدمة المصلحة العامة، ويستطيع المساهمة في المحاسبة.

أجسام حماية الإعلاميين

الجسم الوحيد المتخصص في الدفاع عن حقوق الصحافيين هو نقابة الصحافيين الفلسطينيين التي تأسست عام ١٩٧٩ . والتي تطرح في نظامها مهمة الدفاع عن مصالح الصحافيين، وتثبيت ضمان اجتماعي يحفظ حقوقهم ويدعم الصحافيين الذين يواجهون قمع وإرهاب سلطات الاحتلال. وتطرح النقابة أيضاً مهمة التعاون مع الجهات الرسمية في مجال تعديل القوانين. وتصف النقابة نفسها بأنها منظمة غير حكومية تعتمد على اشتراكات الاعضاء "والتبرعات" لكنها لم تكشف مرة واحدة عن الجهات التي تقدم التبرعات أو حجم التبرعات. عدد كبير من الإعلاميين يعتبر النقابة غير مستقلة بالحد الادنى عن السلطة وأكبر دليل على ذلك أن النقابة لا تمارس أي نقد ضد انتهاكات السلطة للحريات الصحافية، وأحياناً تضطر للنقد المبطن وغير المباشر أو الصريح حفاظاً على ماء الوجه وتعتبر في نظر عدد من الإعلاميين أنها تابعة لمراكز القرار في السلطة، وينخرها الفساد. وهي بالتالي وضمن تركيبتها الحالية لا تدافع عن حقوق الصحافيين، باستثناء إصدار بيانات وتصريحات ضد الاحتلال، والمشاركة في الفعاليات والندوات الإعلامية على صعيد عربي ودولي – علاقات عامة–. إن الاكتفاء بهذا الدور التمثيلي يشكل عنواناً للأزمة. فالنقابة تمثل الصحافيين بصيغة أبوية تراثية، وأي نقد لها يعتبر مساساً

[٣٥] مجالس الإعلام في العالم العربي ما لها وما عليها، داودكتاب، ٢٠٠٣/١٢/٢١ www.amin.org

بالدور الوطني للإعلام والإعلاميين ولا يهم حرمان الصحافيين من الدفاع عن حقوقهم. فالمعركة الان وإلى اشعار آخر مع الاحتلال وبعد أنتهاء الاحتلال لكل حادث حديث. ان ما هو مؤكد وربما لا يختلف عليه إلا مجموعات النقابة هو غياب الفعل النقابي، الذي يعني غياب المعايير الاخلاقية في الاداء المهني وفي ممارسة النقد وتأمين الحماية للناقدين والمسائلين وإهدار حقوق الإعلاميين وما يترتب على ذلك من أداء سلبي. إن التحدي الذي يواجه الإعلاميين هو ايجاد إطار أو جسم حقيقي يتولى الدفاع عن حقوق الصحافيين وينمي الحوافز المعنوية والمادية الضرورية لأدائهم لدورهم. فكيف يمكن للصحافي أن ينشر قيم ومبادئ النزاهة ويعزز المساءلة والشفافية ويثبت الحق في الحصول الحر على المعلومات، وهو ليس حراً، وهو غير قادر على ممارسة العملية الديمقراطية في إطار مهنته، وأضعف الايمان بممارسة الانتخاب للجسم النقابي. إن نسبة الصحافيين المنضوين في عضوية النقابة هي أقل بكثير من الموجودين خارجها وخاصة الفئة المتقدمة من الصحافيين المحترفين أو الممارسين للمهنة. فهناك مقاطعة من الفئة المتقدمة للنقابة نظراً لتيقنهم بأنها لا تمثلهم ولا تدافع عن مصالحهم. وهناك طعن في شرعية الانتخابات التي اجريت عام ١٩٩٩ حول العضوية والنصاب الذي لم يجر التحقق منه، إضافة إلى عدم التحضير لانتخابات جدية بعد انتهاء المدة الزمنية المقررة لاجرائها بفترة طويلة، وحتى الان لا توجد نية لإجرائها. سواء لجهة إعداد الوثائق التي تتضمن التغيير النوعي الذي طرأ على عالم الإعلام ومجالاته المختلفة، أو لجهة استيعاب دروس التجربة الصحافية في الفترة السابقة وأثناء الأزمات. إن الإعلاميين معنيون بتجاوز أزمة النقابة والشلل الذي تعاني منه عبر تشكيل لجنة تحضيرية من داخل وخارج النقابة – وان تعذر من خارج النقابة– من أجل الإعداد للانتخابات، وتقديم مشروع نظام داخلي يحدد من هو الصحافي أو الإعلامي الذي تنطبق عليه شروط العضوية، وما هي المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في المرشحين لعضوية الهيئة الادارية للنقابة ولمنصب نقيب الصحافيين، وفي حالة رفض النقابة للانتخابات التي طالبت بها وثيقة المجلس التشريعي فإن هذا يستدعي تشكيل لجنة تحضيرية مستقلة تنظم لقاءات للإعلاميين في مختلف القطاعات تطرح سبل الدفاع عن حرية الإعلام، والتواؤم

مع الإعلام الالكتروني. ونقاش وبلورة آليات دفاع الإعلاميين عن أنفسهم أمام القضاء، وحث المجلس التشريعي لاستصدار قانون يعطي الحق للمواطنين والإعلاميين بالوصول إلى المعلومات واستخدامها. إن بقاء حالة الجمود والشلل في وضع النقابة بات غير مبرر ولا بأي حال من الاحوال، والمخرج المنطقي يبدأ بحوار الإعلاميين حول الاجسام الحقيقية التي تدافع عن الإعلاميين وتصون حقوقهم توطئة للشروع في الانتخابات.

مقياس فلسطين في مؤشر حرية الإعلام

وفقاً للاستطلاع الخاص الذي اجرته مؤسسة (FREE HOUSE) خلال عام ١٩٩٧. تم تصنيف الأراضي الفلسطينية المحتلة بدرجة ٦٣ من "١٠٠" درجة أي في الثلث الأخير من الدول.

وصنفت المؤسسة التأثير الفعلي للقوانين والممارسة على حرية الصحافة بـ ١٢ درجة على ميزان (صفر – ١٥ درجة) أي في المواقع الأخيرة.

كما صنف التأثير السياسي على مضمون الصحافة سواء الحكومية أو من الأحزاب والأفراد بـ ١٢ درجة على ميزان (من صفر– ١٥ درجة)، وهذا يعكس مدى الضغط السياسي على مضمون عمل الإعلام الحكومي والخاص وحتى الحزبي.[٣٦]

عام ٢٠٠٢، جاء مقياس فلسطين وفقاً للاستطلاع الخاص الذي اجرته مؤسسة "صحافيون بلا حدود" ٧٩ من أصل ١٥٠ دولة. ويلاحظ أن فلسطين تتقدم على معظم الدول العربية، رغم وجودها في موقع متوسط.

وفي عام ٢٠٠٤ تراجع مقياس فلسطين في آخر استطلاع لمؤسسة "صحافيون بلا حدود" ليحتل رقم ١٢٣ من أصل ١٦٠ بلداً.

---

[٣٦] قانون المطبوعات والتعددية، سعيد ابو معلا، مصدر سابق.

نتائج وتوصيات

أولاً: استبدال وزارة الإعلام، بمكتب صحافي حكومي وناطق رسمي يتولى نقل الموقف والرواية الرسمية وتعميمها وتقديم الخدمات للصحافيين.

ثانياً: الاستعاضة عن قانون المطبوعات والنشر أو قانون الإعلام، بمجموعة من التشريعات في مجالات محددة، كالحق في حرية الوصول للمعلومات، وتشريع حول الارشيف الوطني، وتشريع حول حق المؤلف والملكية الفكرية، وتشريعات حول الإعلام الإلكتروني.

ثالثاً: نشر ثقافة قانونية تسلح الإعلاميين بالحقوق، بدءاً بالاتفاقيات الدولية التي لها صلة بالحريات العامة وحقوق الإنسان وحرية تداول المعلومات، ونظام الحكومة الالكترونية، وتشريعات الدول المتقدمة التي تمارس فيها حرية الإعلام ومقياس الدول في مجال حرية الإعلام.

رابعاً: انشاء شراكات بين المؤسسات الإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات حقوق المواطن، والقانون، والمنظمات المدافعة عن الصحافيين.

خامساً: إعادة تنظيم النقابة وتعديل قانونها وتحويلها إلى إطار مهني قادر على الدفاع عن حرية الصحافة، ووضع خطط وبرامج عمل لتنظيم نشاطها ودورها وخاصة في مجال الدفاع عن الصحافيين وتوفير الغطاء لنضالهم.

سادساً: اعادة هيكلة مؤسسات الإعلام على أساس مهني وتجاوز المناصب الاعتبارية والتعيينات غير المرتبطة بالمهام تمهيداً لطرح فكرة الخصخصة.

سابعاً: تنظيم وتأمين تدريب مهني للعاملين في حقل الإعلام في مجال الكشف عن الفساد والرقابة على الأداء الحكومي، وكتابة التحقيقات والقصة الصحافية في قضايا المجتمع الحساسة.

ثامناً: ميثاق حول شفافية وسائل الإعلام والإعلاميين في مواجهة الرشوة والتدخلات والإغراءات من قبل الحكومات ورجال الأعمال والشركات.

تاسعاً: تأمين الحماية القانونية الخاصة للمراسلين الصحافيين الذين يغطون الحرب والعدوان الإسرائيليين.

عاشراً: إقامة مركز للتحقق من انتشار وسائل إعلام واجراء استبانات إعلامية بشكل منتظم لتقييم دور وسائل الإعلام، والبرامج والإعلانات والصحافيين/ا ت الجدد والانتهاكات الممارسة ضدهم والتعرف على عناصر القوة.

حادي عشر: دعم استقلال وسائل الإعلام من الناحية الاقتصادية، من أجل الحفاظ على استقلالها وعدم رضوخها للضغوط.

ثاني عشر: انتخاب أفضل التقارير حول كشف موضوعات الفساد وتقديم الجوائز المعنوية والمادية للذين اعدوها. وكذلك لوسائل الإعلام التي نشرتها.

ثالث عشر: تقييم تجربة الإعلام الخاص والرسمي، ووضع أسس مهنية للانطلاق، خصوصاً في مجال المحطات الاذاعية والتلفزيونية والخاصة، وإعادة النظر في ترخيص كل محطة لا تنطبق عليها الشروط المهنية.

ملحق (١) بنية الإعلام الفلسطيني

أولاً: الفضائية والتفزيون الفلسطينيان

يوجد فضائية فلسطينية رسمية ومحطة تلفزيونية أرضية غالباً ما يندمجان في بث موحد، المقر الرئيس للفضائية والأرضية في مدينة غزة، ويوجد استوديوهان في رام الله، وبلغ عدد المحطات التلفزيونية الخاصة ٣٢ محطة.

تبلغ نسبة الذين يشاهدون التلفزيون في المجتمع الفلسطيني ٨٧,١٪ من مجموع المواطنين.

- نسبة الأسر الفلسطينية التي تملك جهاز تلفزيون ٨٩,٧٪.
- نسبة الأسر التي تملك لاقطاً فضائياً ٤٥,٤٪.
- نسبة الأسر التي تملك فيديو ٢٣٪.
- نسبة من يشاهدون التلفزيون من الفئة العمرية من ٦-١٧ سنة من الجنسين ٩٤٪.[٣٧]
- تعتمد الفضائية والتلفزيون الفلسطينيان على دعم السلطة الوطنية، وكانا يدعمان من قبل مؤسسات أوروبية أثناء التأسيس، خاصة المانيا. أما المحطات الخاصة فتعتمد على "الدعاية" ولا تتلقى دعماً من السلطة ولا دعماً خارجياً باستثناء تلفزيون القدس التربوي الذي تلقى دعما من المانحين.

ثانياً: المحطات الإذاعية

- إضافة لصوت فلسطين هيئة الاذاعة الفلسطينية، توجد ٣١ محطة إذاعية خاصة ترسل بثها على الـ (FM).

[٣٧] كتاب فلسطين الاحصائي السنوي رقم ٣/تشرين الثاني /٢٠٠٢، الجهاز المركزي للاحصاء.

- تبلغ نسبة المستمعين للإذاعة عام ٢٠٠٢ ٥١٪ من مجموع المواطنين وكانت النسبة ٥٦٪ عام ١٩٩٨ .

منذ تأسيسه اعتمد "صوت فلسطين" على دعم خارجي، خاصة من مؤسسة "هانيريخ بويل" القريبة من حزب الخضر الألماني. وقد استند هذا الدعم إلى فكرة مفادها أن خدمة إذاعية عامة في فلسطين من شأنها أن تكون منبراً للآراء المختلفة. وبوسع الإذاعة العامة أن تسهم في ترسيخ بيئة إعلامية ديمقراطية. وكذلك قدم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بعض الدعم. إلا أن الولايات المتحدة والـ "USAID" أوقفا الدعم بعد أن اتهمت الاذاعة بممارسة التحريض من قبل الحكومة الإسرائيلية. لكن السبب المعلن لوقف الدعم كان بسبب عدم سماح السلطة الوطنية بظهور وسائل الإعلام المستقلة.[٣٨]

- الإذاعات الخاصة لا تتلقى الدعم وتعتمد على الإعلان بشكل أساسي.
- عدد المفرّغين على هيئة الإذاعة والتلفزيون في مختلف المناطق يتجاوز الألف موظف وموظفة.
- يقل عدد العاملين في المحطات الخاصة التلفزيونية والاذاعية التي تتجاوز الستين عن ٤٠٠ موظف وموظفة.

ثالثاً: الصحف والمجلات

- بلغ عدد الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية ١١٩ صحيفة ومجلة، بينها ١٢ صحيفة ومجلة حزبية (فصائل وتنظيمات وطنية واسلامية (بعضها توقف مؤقتاً لأسباب أمنية)، و١٩ صحيفة ومجلة صادرة عن مؤسسات حكومية توقف معظمها لأسباب مالية وما زالت تحتفظ بترخيصها. وتوجد ١٢ صحيفة ونشرة ومجلة غير ربحية معظمها يصدر عن منظمات اهلية. وما تبقى يندرج تحت مسمى

[٣٨] الإعلام وحرية الرأي، ص ١٠٧ ، مصدر سابق.

صحف ومجلات ربحية أهمها الصحف الثلاث اليومية: القدس والايام والحياة الجديدة.[٣٩]

- تبلغ نسبة الذين يقرأون الصحف والمجلات في فلسطين ٢٨,٣٪ من إجمالي المواطنين. وقد قفزت النسبة عن ٣٠٪ قبل عام ١٩٩٩.
- يقدر عدد نسخ الصحف التي توزع يومياً في فلسطين ٥٠ الف نسخة، وقد هبط هذا الرقم إلى ٣٠ الف نسخة أثناء الاجتياحات، حسب التصريح شبه الرسمي الصادر عن إدارات الصحف، توزع القدس ٢٥ الف نسخه يومياً الايام ١٨ الف نسخه والحياة الجديدة ٨ آلاف نسخة.
- نسبة اقتناء الصحف ٣٣ نسخة لكل ألف مواطن.
- ١٢٪ من المواطنين يعتمدون على الصحف للوصول إليالمعلومات.

رابعاً: مراكز استطلاعات الرأي

بلغ عدد مراكز استطلاعات الرأي، ستة مراكز موزعة على نابلس ورام الله والقدس وبيت لحم. وتقدم استطلاعات دورية وشبه دورية.

خامساً: الاتصال والإنترنت

- ٤٪ من الاسر الفلسطينية يملك أحد أفرادها هاتفاً خلوياً (موبايل).
- ٥١٪ في الضفة الغربية ٢٩,٨٪ في القطاع.
- ٤٢,١٪ من الأسر الفلسطينية تملك هاتفاً ثابتا.
- ٤٥٪ في الضفة و٣٦٪ في القطاع.

[٣٩] تقرير صادر عن دائرة الترخيص، وزارة الإعلام، سرور الشعيبي، ٢٠٠٣.

- ١٤,٥٪ من الأسر الفلسطينية تملك جهاز كمبيوتر (حاسوب).
- تتوفر خدمة الإنترنت لدى ٤,٧٪ من الاسر الفلسطينية.
- يوجد مئة مقهى إنترنت تقدم خدماتها في معظم المدن الفلسطينية، ويوجد أكثر من نصف المقاهي في رام الله والبيرة.
- يوجد حاسوب حكومي، ربط المؤسسات الحكومية بشبكة حاسوب مركزية.[٤٠]

سادساً: مؤسسات إعلامية أخرى

- مكتبات: توجد ٢١٢ مكتبة، بينها ٨٠ مكتبة تقدم خدمة للقراءة والاعارة وبيع الكتب.
- مراكز الثقافة والأبحاث: يوجد ٦٩ مركزا ، بلغ عدد زوارها ٢٣٩ ألفاً عام ٢٠٠١.
- دور نشر وتوزيع: يوجد ٨٠ دار نشر في عموم الأراضي الفلسطينية.
- المسارح: يوجد ٥ مسارح، بلغ عدد زوار المسرح ٧١ ألفاً قبل الانتفاضة و٤٥ ألفاً بعدها.
- دور السينما: ٥ دور سينما، واحدة تعمل.
- المكاتب الصحافية: يوجد ٩١ مكتباً.
- المساجد: يوجد ١٧٣٩ مسجداً.
- الأرقام السابقة تعكس حدوث نقلة مهمة وواعدة في مجال تأهيل المجتمع الفلسطيني لولوج عالم المعلومات، حيث يستطيع المواطن الفلسطيني الخروج من إطار المحلية والانغلاق نحو عالم رحب، ويستطيع المواطن التغلب على الرقابة والحصار واعتماد مصادر متنوعة لاستقاء المعلومات.

---

[٤٠] كتاب فلسطين الاحصائي، مصدر سابق.

ملحق (٢) مقتطفات من قرارات

المؤتمر السنوي الثالث للمنظمة العربية لحرية الصحافة
(تحرير الإعلام من تدخل الدولة في العالم العربي)
الدار البيضاء ٣-٦ ايار ٢٠٠٤

في مجال حرية التعبير وتطوير تشريعاتها

١- دعم المنظمة للمبادرات الوطنية والشعبية للإصلاح الديمقراطي والدستوري الشامل، ورفضها لأساليب التحايل التي تجري لتفادي الإصلاح، بحجة أنه مطروح من الخارج. كما تدعو المنظمة العربية لحرية الصحافة منظمات المجتمع المدني من أجل تكثيف جهودها لوضع مبادرات الإصلاح موضع التنفيذ دون إبطاء.

٢- تشجع المنظمة قيام تحالف واسع بين منظمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك المعنية بالدفاع عن حرية التعبير والصحافة ووسائل الإعلام المختلفة للضغط على الحكومات العربية للالتزام بمبادئ حرية الإعلام وتعديل التشريعات المقيدة للحريات كافة.

٣- السعي لإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا الرأي والنشر، مع عدم المبالغة في فرض غرامات مالية باهظة تهدد من جديد حرية الصحافة وأمن الصحفيين.

٤- تشكيل لجنة متخصصة لجمع ومراجعة كافة القوانين الخاصة بالصحافة والإعلام في البلدان العربية، وتحديد النصوص المقيدة لحرية الصحافة والإعلام واقتراح نصوص بديلة والعمل من أجل إحلالها في التشريعات العربية في إطار خطة عمل المنظمة.

٥- السعي من أجل إقرار حرية الحصول على المعلومات وتدفقها في التشريعات العربية واعتماد نصوص قانونية لمحاسبة المسؤولين عن

حجم المعلومات، والتأكيد على أن تكون الضوابط الخاصة بممارسة هذا الحق منسجمة مع المعايير المعمول بها في المجتمعات الديمقراطية.

٦- العمل على إنهاء سلطة وزارات الإعلام في تنظيم شؤون الصحافة والصحفيين بما في ذلك سلطة منح التراخيص الخاصة بإصدار الصحف ووسائل الإعلام السمعية والبصرية وبمزاولة المهنة.

٧- تكثيف الدعوة إلى إطلاق حرية إصدار وتملك الصحف، ووسائل الإعلام السمعية والبصرية اكتفاء بإخطار جهة قضائية.

٨- التنبيه من مخاطر استخدام النصوص المتعلقة بالنشر في القوانين المستحدثة لمكافحة الإرهاب بالدول العربية، وضرورة مراجعتها بما يضمن عدم الإضرار بحرية التعبير والنشر وأمن الصحفيين والإعلاميين.

٩- السعي إلى إلغاء النصوص الواردة، في بعض تشريعات الدول العربية التي تعطي حكامها حصانة ضد النقد.

١٠- مناشدة السلطة الفلسطينية إلى إعطاء أولوية خاصة للتحقيق في وقائع الاعتداءات المتكررة على عدد من الصحافيين الفلسطينيين، وسرعة الكشف عن المعتدين وتقديمهم ومن يقف وراءهم إلى محاكمة عاجلة.

في مجال أخلاقيات الممارسة الصحفية

١١- إدانة قيام بعض الحكومات العربية بشراء ذمم بعض الصحفيين وعدد من المؤسسات الصحفية لكسب ولاءهم، ولتبرير سياساتها مما يخالف الحقيقة والواقع.

١٢- التشديد على ضرورة متابعة تنفيذ مقررات المؤتمر الثاني للمنظمة المنعقد بالقاهرة عام ٢٠٠٣ بشأن أخلاقيات الممارسة الصحفية والمبادرة بتشكيل لجنة مهنية قانونية لإعداد مشروع ميثاق شرف طوعي للصحافة العربية.

الأعضاء المؤسسون لائتلاف أمـان

- **المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية « مفتاح»**
القدس
البريد الالكتروني: info@miftah.org
الصفحة الالكترونية: www.miftah.org
القدس
هاتف: ١٨٤٢ ٥٨٥ ٠٢ - ٠٢ / فاكس: ٥١٨٤ ٥٨٣ ٠٢ - ٠٢
رام الله
هاتف: ٠/٩٤٩١ ٢٩٨ ٠٢ - ٠٢ / فاكس: ٩٤٩٢ ٢٩٨ ٠٢ - ٠٢

- **الملتقى الفكري العربي – القدس**
البريد الالكتروني: info@multaqa.org
الصفحة الالكترونية: www.multaqa.org
هاتف: ٤٧٧٤ ٦٢٦ ٠٢ - ٠٢ / فاكس: ٤٣٣٨ ٦٢٦ ٠٢ - ٠٢

- **مركز التجارة الفلسطيني «بال تريد» – البيرة**
البريد الالكتروني: info@paltrade.org
الصفحة الالكترونية: www.paltrade.org
هاتف: ٨٣٨٣ ٢٤٠ ٠٢ - ٠٢ / فاكس: ٨٣٧٠ ٢٤٠ ٠٢ - ٠٢

- **المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن» – رام الله**
البريد الالكتروني: muwatin@muwatin.org
الصفحة الالكترونية: www.muwatin.org
هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ ٠٢ - ٠٢ / فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ ٠٢ - ٠٢

- **مركز الميزان لحقوق الإنسان – غزة**
البريد الالكتروني: info@mezan.org
الصفحة الالكترونية: www.mezan.org
هاتف: ٠٤٤٢ ٢٨٢ ٠٨ - ٠٨ / فاكس: ٠٤٤٧ ٢٨٢ ٠٨ - ٠٨

- **المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية – غزة**
البريد الالكتروني: cfr-pal@hotmail.com
الصفحة الالكترونية: www.cfr-pal.org
هاتف: ٦٦١٧ ٢٨٣ ٠٨ - ٠٨ / فاكس: ٦٦٢٧ ٢٨٣ ٠٨ - ٠٨

- **د. عزمي الشعيبي/المنسق العام للإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان**
البريد الالكتروني: aman@aman-palestine.org
الصفحة الكترونية: www.aman-palestine.org
هاتف : ٠٦-٢٩٨٩٥٠٦-٠٢ / فاكس : ٢٩٨٩٤٩٢-٠٢

منشورات أمان

١. أجهزة الرقابة وأنظمة المساءلة في القطاع العام الفلسطيني،٢٠٠٣

٢. الفساد (١) الداء والدواء، الأطفال في المواجهة، ٢٠٠٤

٣. الفساد (٢) أسبابه وطرق مكافحته، الناشئة في المواجهة، ٢٠٠٤

٤. الفساد (٣) أسبابه ونتائجه، الشباب في الواجهة، ٢٠٠٤

٥. المؤتمر الوطني لتعزيز النزاهة والمساءلة في المجتمع الفلسطيني، توصيات وأوراق عمل، ٢٠٠٤

٦. نحو مجلس تشريعي فعّال – أعضاء المجلس التشريعي، التجربة الأولى، ٢٠٠٤

٧. نحو مجلس تشريعي فعّال – علاقة المجلس التشريعي مع الجمهور، ٢٠٠٤

٨. نحو مجلس تشريعي فعّال – البناء الإداري والوحدات الوظيفية المساندة، ٢٠٠٤

٩. نحو مجلس تشريعي فعّال – لجان المجلس الدائمة، ٢٠٠٤

١٠. المنظمات الأهلية الفلسطينية والفساد، ٢٠٠٥

١١. دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الفساد، ٢٠٠٥

١٢. القضاء الفلسطيني، قيم النزاهة ونظم المساءلة والشفافية، ٢٠٠٥

١٣. النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل الهيئات المحلية، ٢٠٠٥

١٤. الفصل بين السلطات في النظام الفلسطيني، ٢٠٠٥

١٥. حرية الوصول الى المعلومات في فلسطين، ٢٠٠٥

١٦. شكاوى الجمهور في فلسطين، الواقع والمستقبل، ٢٠٠٥

١٧. دور البرلمان والبرلمانيين في مواجهة الفساد، ٢٠٠٥